الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

تقرير حول التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا لسنة 2013

المبادلات البينية في الإقليم وتسهيل التجارة

دجنبر 2013

تقرير حول التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا لسنة 2013

المبادلات البينية في الإقليم وتسهيل التجارة

دجنبر 2013

الفهرس

مقدمة .....

الفصل 1 : التعاون الإقليمي في 2013.....

أ. التعاون الثنائي.....

ب. التعاون متعدد الأطراف.....

الفصل 2 : تحليل التجارة البينية الإقليمية .....

أ. تطور التجارة في شمال أفريقيا.....

1. التجارة البينية في شمال أفريقيا في 2012.....
2. هيكل التجارة البينية في شمال أفريقيا : وضع البضائع المصنعة .....
3. وضع الدول في التجارة البينية بشمال أفريقيا .....

ب. تطور التجارة داخل اتحاد المغرب العربي .....

1. حجم المبادلات البينية المغاربية .....
2. طبيعة البضائع المتبادلة.....
3. الديناميات الوطنية في إطار التجارة البينية المغاربية.....

الفصل 3 : دور تسهيل التجارة .....

أ. تعريف تسهيل التجارة.....

ب. أهمية تسهيل التجارة .....

ت. المزايا المستمدة من تسهيل التجارة.....

ث. كلفة تسهيل التجارة.....

الفصل 4 : تحليل التقدم المحرز في مجال تسهيل التجارة.....

أ. التقدم والتحديات التي تواجهها دول شمال أفريقيا في مجال تسهيل التجارة.....

1. الرقم القياسي المتعلق بالأداء اللوجيستيكي المعتمد من لدن البنك الدولي .....
2. الرقم القياسي لمناخ الأعمال المعتمد من لدن البنك الدولي .....
3. الرقم القياسي لتسهيل التجارة المعتمد من لدن المنتدى الاقصادي العالمي.....
4. الرقم القياسي للربط بالنقل البحري المنتظم حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .....
5. الرقم القياسي للتقرير حول التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي .....
6. الرقم القياسي لتصور الفساد المالي لمنظمة الشفافية الدولية.....
7. مبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقياس التكامل في أفريقيا .....

ب. ورقة الطريق الإقليمية الفرعية لتسهيل التجارة.....

1. دعوة لأخذ سلسلة الإمدادات بكاملها بالاعتبار .....
2. الأنشطة القطاعية (الجمارك، والبنى الأساسية، والنقل... إلخ).....

الاستنتاجات .....

بيبليوغرافيا.....

توطئة

يلعب التكامل الإقليمي دورا مهما في توسيع إمكانيات التنمية وتحسين رفاهية الدول المعنية. وتتنوع مزايا التكامل بحيث تشمل الزيادة في حجم التجارة، وحضور أقوى على المستوى الدولي، وتحسين موقع القوة خلال المفاوضات الدولية، والاستقرار السياسي والأمني، وإنشاء فرص العمل، إلخ. كما يمكن الدول المعنية من بناء رؤية مشتركة ومتكاملة لمستقبل يسود فيه الرخاء، ويترابط فيه مصائر الشعوب في إطار من الرفاهية والتضامن والسلم.

وليس شمال أفريقيا بمنـى عن الجهود القارية المبذولة لتحقيق التكامل. وتشمل ثلاث مجموعات اقتصادية إقليمية دولا من المنطقة الفرعية، وهذه المجموعات هي اتحاد المغرب العربي، ومجموعة دول الساحل والصحراء (س-ص)، والسوق المشتركة لإفريقية الشرقية والجنوبية. ويختلف التقدم المحرز حسب السياقات وإمكانات اتكامل المتوفرة. وقد أثرت الأحداث التي عرفتها المنطقة الفرعية خلال السنوات الأخيرة بقوة على الاستقرار السياسي والمؤسساتي الضروري لتحقيق التعاون الإقليمي، وإعادة توجيه أولويات السياسات العمومية نحو أنشطة تستجيب للحاجات الملحة التي أعرب عنها السكان. ولم تعقد بعد قمة اتحاد المغرب العربي، والذي كان من المأمول تنظيمه خلال السنتين الأخيرتين بالنظر للتغيرات السياسية التي حدثت، لإتاحة إعادة إطلاق عملية التكامل بقوة أكبر.

ولمرافقة الجهود التي تبذلها الدول، ينشر مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لإفريقا تقريرا سنويا حول التكامل الإقليمي، بهدف إبراز التقدم المحرز والعراقيل التي تواجهها الدول لتحقيق هدف بناء سوق إقليمية متكاملة. ويتوجه هذا التقرير للسلطات العمومية، والقطاع الخاص، والفاعلين من المجتمع المدني، ومؤسسات مجموعات السكان، لتقديم الوضع القائم كل سنة، وعرض عناصر توضح موضوعا بعينه. وقد تناول تقرير 2013 موضوع تسهيل التجارة ودورها في تحقيق التكامل الإقليمي.

ويدرس التقرير وضع المبادلات البينية لاستخلاص التوجهات الكبيرة. ويقترح كذلك خريطة طريق لتنفذ من طرف دول شمال أفريقيا لتسهيل المبادلات التجارية والاستفادة من الإمكانات التجارية الواضحة والغير مستغلة حتى الآن. وتشمل خريطة الطريق مختلف المتدخلين في سلسلة الإمدادات، كما تقترح إجراءات تستند إلى التحديات التي تم تحديدها من خلال مؤشرات مختلفة صاغتها المنظمات الدولية.

وأخيرا، يقدم التقرير مدى التقدم المحرز في التفكير والتأمل الذي تقوم به حاليا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصياغة مؤشر إفريقي حول التكامل الإقليمي. وتهدف هذه الأداة إلى التمكين من قياس عملية التناغم بين الاقتصادات الإفريقية كما وكيفا، سواء كان ذلك على مستوى الأقاليم أو على مستوى القارة. وقد أحرز بعض التقدم في التفكير والتأمل، وسيتم تشاطر المقاربة المفاهمية، والمنهجية المقترحة من طرف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الدول الأعضاء، من أجل أخذ المؤشرات الأكثر حصافة بعين الاعتبار في سياق دول شمال أفريقيا. وسيتطلب اعتماد ذلك المؤشر وتنفيذه التزام الجميع، ولاسيما من خلال إنتاج المعطيات الإحصائية المنتظمة والموثوق بها وإتاحتها، وهي مرحلة أساسية للقيام بتحليل دقيق وتدبير أكثر كفاءة لنظم التكامل الإقليمية.

كريمة بونمرة بن سلطان

مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مقدمة

يكتسي الاندماج الإقليمي أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية في دول شمال أفريقيا. وتمثل المبادلات التجارية عنصرا مهما في هذا الإطار. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن المبادلات البينية في الإقليم تسجل واحدا من أضعف المعدلات في القارة. ولم يتمكن اتحاد المغرب العربي بدوره من إطلاق دينامية تشجع المبادلات بالرغم من الدعوة المستمرة للدول إلى ذلك.

ومن شأن بعض الإجراءات، في إطار تسهيل التجارة، كتطوير البنى الأساسية، والتدبير الأفضل للعملية على الحدود، والتخلص من الحواجز الغير جمركية، من بين أمور أخرى، أن تساهم في النهوض بالمبادلات البينية في شمال أفريقيا. لكن تنفيذ هذه الإجراءات يتطلب إرادة سياسية تستند إلى الإصلاح لإزالة الحواجز ودعم الفاعلين الاقتصاديين.

كما يندرج تسهيل التجارة كذلك في جدول أعمال جولة الدوحة للتنمية. وهو موضوع مفاوضات دولية يتوقع أن تفضي إلى إجراءات دعم تقدمها الدول المصنعة إلى الدول النامية، ولاسيما الدول الأقل تقدما. وتعتبر النتائج الأخيرة للمؤتمر الوزاري في باريز دليلا على ذلك[1].

ويهدف هذا التقرير لتقديم مدى التقدم المحرز في مسلسل الاندماج الإقليمي في شمال أفريقيا، وعرض تحليل حول موضوع تسهيل التجارة ومساهمتها في التكامل الحقيقي بالمنطقة الفرعية. ويضم هذا التقرير خمسة أبواب. يلخص الفصل الأول العناصر المهمة للتعاون الإقليمي في سنة 2012 المساهمة في التكامل الإقليمي، والفصل الثاني يحلل بإيجاز دينامية المبادلات التجارية البينية في شمال أفريقيا، مع التركيز على موقع المنتوجات المصنعة، ويقدم الفصل الثالث الدور الذي يلعبه تسهيل التجارة في النهوض بالمبادلات. أما الفصل الرابع، فيتناول تحليل التقدم المحرز في بلدان المنطقة الفرعية في مجال تسهيل التجارة استنادا إلى المؤشرات والمرجعيات التي صاغتها الهيآت الدولية المختلفة. وأخيرا، يعرض الفصل الخامس والأخير العمل الذي أنجز مؤخرا من طرف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإعداد مؤشر للتكامل الإقليمي.

[1] انظر الصفحة 24 لمزيد من التفاصيل.

الفصل الأول

التعاون الإقليمي في 2013

لقد أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعرفه بعض دول شمال أفريقيا، عقب الثورات التي أدت، في بعض الحالات، إلى تغيير النظام، على دينامية تعزيز التعاون بين دول المنطقة الفرعية. وهكذا، تراجعت نسبيا الأنشطة المشجعة للشراكة في 2013، سواء على المستوى الثنائي أو المستوى متعدد الأطراف، عددا وكذلك بالنسبة للتمثيلية.

أ. التعاون الثنائي

لقد انعقدت ثلاث "لجن عليا" ثنائية خلال 2013، بين موريتانيا والجزائر، والمغرب وموريتانيا، وليبيا والمغرب. ونظمت أشغال **الدورة 17 للجنة المشتركة العليا الموريتانية الجزائرية** في شهر مارس بنواكشوط. وتم التوقيع على ثلاث اتفاقيات تعاون، بشكل إجمالي، في المجالات التالية : 1) الموارد المائية، 2) الصحة الحيوانية، و3) الصيد البحري. وقد وقع البلدان كذلك على برنامجين تنفيذيين في مجالات محو الأمية والشباب والرياضة.

وعقدت اللجنة **العليا المختلطة المغربية الموريتانية** دورتها السابعة في أبريل بنواكشوط. وهو ما مكن من دراسة إمكانيات إعادة الدينامية للشراكة الاقتصادية وعلاقات التعاون بين المغرب وموريتانيا، كما أنها أبرزت تلاقي الرؤى بشأن العديد من القضايا الدولية. ودعت اللجنة العليا المشتركة إلى تنمية المبادلات التجارية وتنويعها، من خلال إضفاء الدينامية على مجلس الأعمال المغربي الموريتاني، مما قد يشجع على إنشاء الشركات المختلطة وإنجاز استثمارات مشتركة. وقد تم التوقيع على 11 اتفاقية، وخمس برامج تنفيذية، ومذكرة تفاهم عند اختتام الأشغال.

أما **الدورة الثانية للجنة الحوار وصياغة السياسات بين ليبيا والمغرب**، فقد عقدت أشغالها في أكتوبر بالرباط. وبالفعل، استفادت العلاقات بين البلدين هذه السنة من دفعة أعطيت للمبادلات والتعاون. ويدل على ذلك، على سبيل المثال، اتفاق التعاون لتشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. وتقضي الاتفاقية، التي تم التوقيع عليها بمناسبة المعرض التجاري الذي نظم في شهر رمضان بالدار البيضاء، باعتماد خطة عمل على ثلاث سنوات (2014-2016)، تتمحور، من بين أمور أخرى، حول دعم الأنشطة الترويجية، وتبادل المعلومات والخبرات، ودراسة الأسواق، والتدريب ومساعدة الشركات.

وقد كانت موريتانيا نشطة بشكل خاص خلال 2013 حيث أنها نظمت عددا من التظاهرات متعددة الأطراف، كما سنفصل ذلك لاحقا، كما كانت نشطة كذلك في مجال الشراكات الثنائية. وعلى سبيل المثال، عززت موريتانيا علاقاتها مع السودان من خلال نقل الخبرة في مجال النقل الجوي وفي مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

ب. التعاون متعدد الأطراف

تناولت المجالس الوزارية المغاربية والاجتماعات وآليات تعاون أخرى في المنطقة الفرعية مواضيع الاقتصاد -ولاسيما مشروع منطقة التبادل الحر-، والسلام والأمن، وكذا المؤسسات.

التعاون الاقتصادي

عقدت أشغال **الدورة 14 للمجلس البين وزاري المغاربي للنقل** في شهر مارس بنواكشوط. وهدفت هذه الدورة إلى "النهوض بالمؤسسات ووضع الأسس الكفيلة بتقليص ظاهرة العزلة بين البلدان". وقد دعت الدول إلى التسريع بوتيرة المبادلات في مجال نقل البضائع والأشخاص، وتطوير النقل الجوي، بالإضافة إلى تكثيف خطوط النقل البحري.

وعقدت أشغال **الدورة 8 للمجلس الوزاري المغاربي المكلف بالمالية والنقد** في مايو بمراكش (المغرب)، على مستوى الخبراء.وانصبت المواضيع التي تناولها الخبراء على التعاون في المجال الضريبي وفي مجال الجمارك، وكذا ملف إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ولاسيما المراحل التي ينبغي قطعها لإطلاق هذا البنك بشكل فعلي، وذلك ما سيتم في وقت لاحق من السنة.

وخلال شهر مارس، انعقد اجتماع **لجنة تتبع تنفيذ توصيات المؤتمرات المغاربية حول التكامل الاقتصادي** بنواكشوط (موريتانيا). وهدفت هذه اللجنة إلى "تقديم معلومات للسلطات في الدول الأعضاء لتؤخذ بالاعتبار عند اتخاذ القرار، بهدف التسريع من وتيرة التكامل الاقاصادي بالمغرب العربي".

وفي شتنبر، بمدينة نيويورك، اجتمع وزراء خارجية الدول الخمس بالمغرب العربي مع المفوض المكلف بتوسيع نطاق سياسة الجوار الأوربية، لمناقشة التطورات في المنطقة الفرعية ووسائل تعزيز التعاون. وخلال ذلك الاجتماع، حصل توافق في الآراء على أن **التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأوربي والمغرب العربي** ينبغي أن يتمحور حول أربعة محاور ذات أولوية :

- الحوار السياسي والتعاون في مجال الأمن ؛
- الزراعة، والبيئة والموارد المائية (بما في ذلك التنمية الريفية، والصيد البحري، ومكافحة التصحر، والتغيرات المناخية) ؛
- الصناعة، والبنى الأساسية، التجارة، والاستثمارات والتكنولوجيات (بما في ذلك السياحة، والطاقة، والمعلومات، والاتصال) ؛
- التنمية البشرية (بما في ذلك البحث العلمي، ونقل التكنولوجيات، والتدريب المهني، والتشغيل، والشباب، والرياضة، وتنقل الأشخاص).

السلام والأمن

وضع مجلس وزراء الداخلية لدول اتحاد المغرب العربي، الذي اجتمع في أبريل بالرباط، **"استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة "** من خلال اعتماد أزيد من عشرين قرار تدور حول المحاور التالية :

- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،
- مكافحة الهجرة السرية والتجارة في البشر،
- مكافحة تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية، و
- الحماية المدنية.

وقد وافق المجلس على مبدأ عقد اجتماعات سنوية لوزراء الداخلية، واجتماعات تنسيقية وتشاورية تسبق كل اجتماع دولي أو إقليمي.

واجتمع رؤساء الوفراء من الجزائر والليبيا وتونس في يناير بليبيا لمناقشة **أمن الحدود** "من خلال مكافحة تداول الأسلحة والذخيرة، وكذا أشكال التجارة غير المشروعة الأخرى". وتعتبر الحدود التونسية-الليبية نقطة مهمة للتجارة الإقليمية غير المشروعة، وبشكل خاص تجارة الأسلحة المأخوذة من الترسانة الليبية، وبالنظر للأحداث السياسية-العسكرية لعام 2011. وسبق وأن قررت ليبيا في دجنبر إغلاق حدودها مع الجزائر، والنيجر، والتشاد والسودان، معتبرة المنطقة الجنوبية منطقة عسكرية مغلوقة، بسبب تدهور الوضع الأمني في المنطقة. وقد أعلنت البلدان المغاربية الثلاث قرار إنشاء نقط مراقبة مشتركة وتنسيق الدوريات على الحدود لضمان الأنت ومكافحة تجارة الأسلحة والجريمة المنظمة.

واتفق وزراء الشبيبة والرياضة في اتحاد المغرب العربي المجتمعين في مايو بتونس العاصمة (تونس)، على اعتماد **مقاربة مشتركة للوقاية من ظواهر كالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة**. وشجب الوزراء المشاركون في هذا اللقاء الذي انعقد تحت عنوان "إشكالية الأمن في الإقليم"، "استغلال الهشاشة الاجتماعية والنفسية للشباب للجر بهم نحو أعمال تتصل بالإجرام، والعنف، والتطرف، والهجرة السرية". وعلى المستوى الرياضي، يدور التفكير في إنشاء آليات فعالة في مجال التدريب، والتشغيل، والتأطير داخل النسيج الجمعوي، والنوادي الرياضية والثقافية، وفي إطار مكونات متعددة للمجتمع المدني، بهدف تجذير قيم الاعتدال والتعقل.

الأمن الغذائي

عقدت الدورة 17 **للجنة الوزارية المغاربية المكلفة بالأمن الغذائي** أشغالها في فبراير بطرابلس. وعكف هذا الاجتماع على مواضيع مرتبطة بالأمن الغذائي في بلدان المغرب العربي ووضع برامج مشتركة للنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني، وتدبير الموارد السمكية بشكل أمثل، ومكافحة الطفيليات. ويعتبر تنشيط الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني والصيد البحري، وتنفيذ البرامج المشتركة لمكافحة التصحر والجفاف والتغيرات المناخية، من بين المواضيع التي تطرقت إليها هذه الدورة.

وعقدت **المؤسسة المغاربية للحبوب والفاصوليا**، المنبثقة عن اللجنة الوزارية الخاصة المكلفة بالأمن الغذائي في يونيو بنواكشوط. وقد درس الاجتماع البرامج والمشاريع ذات الصلة بتكثير البذور المكيفة مع الظروف المناخية بالنظر لتغير المناخ، وإنشاء بنك وراثي مغاربي لحماية أصناف البذور والمنتوجات المغاربية المتكاثرة، وكذا التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال.

التعاون المؤسسي

انعقدت **الدورة 11 لمجلس وزراء الصحة** باتحاد المغرب العربي بالرباط في شهر يناير. وقد مثل "تقديم الخدمات الصحية في المناطق البعيدة والنائية، والتداخل بين القطاعين العام والخاص، والسياسات الخاصة بالأدوية بالمنطقة المغاربية، أهم المواضيع اللتي درسها الاجتماع". وهمت التوصيات الأساسية صحت الأم والطفل، والتدريب المهني، والسياسات في مجال الأدوية.

وانعقدت أشغال **الدورة 25 للهيأة القضائية لاتحاد المغرب العربي** في فبراير بمقر هذه المؤسسة بنواكشوط، "في إطار تنسيق التعاون بين الأمانة العامة ومؤسسات الاتحاد بهدف النهوض بالعمل المغاربي المشترك". وقد قدمت العديد من مشاريع النصوص التشريعية للدراسة قبل عرضها على الهيآت الوزارية المختصة.

ونظمت الوزارة المغربية للتعليم العالي والبحث العلمي، في شهر شتنبر، **المؤتمر الأول للوزراء المكلفين بالبحث العلمي في دول "حوار 5+5"**. وهدف هذا المتمر إلى إضفاء مزيد من الدينامية على التعاون بين بلدان امنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط في مجال البحث العلمي. وبهذه المناسبة، وقع الوزراء على "إعلان الرباط"، وهي وثيقة ينتظر أن تحدد معالم واحد من أكبر مشاريع التعاون بين الأطراف المعنية.

وفي شهر شتنبر كذلك، انعقد اجتماع جامعات المغرب العربي في بوزنيقة، حول **مشروع مشترك للتدريب المتخصص**، تحت تسمية "ماستيك" (أي ماجستير مهني في مجال التصنيع)، بتمويل من المفوضية الأوربية في إطار برنامج "تيمبوس". وقد وضع هذا الماجستير، وهو تدريب متعدد التخصصات يركز على المهن الصناعية، ونفذ بتشاور مع مهنيي قطاع الصناعة، لتقديم تدريب يتسم بالجودة ويمكن من تطابق مؤهلات الأطر المدربة وحاجات القطاعات الصناعية. ويتوقع أن يقدم هذا التدريب المغاربي بشكل فعلي في بداية السنة الجامعية 2014-2015.

ودائما في مجال التعاون الجامعي، استقبلت المدن المغربية الدار البيضاء، والرباط، والجديدة، والقنيطرة، في أبريل، **الدورة الأولى للمنتدى الجامعي المغاربي للفنون** تحت عنوان "أطوبيا". إذ اقترح 500 طالب من 30 جامعة مغربية، وكذلك تونسية وجزائرية، أكثر من 80 مشروعا أصليا خلال هذا الحدث. ويسعى هذا المنتدى، الذي نظم من طرف المكتب المغاربي التابع للوكالة الجامعية الفرانكوفونية، إلى إبراز ثراء وتنوع الإبداع الجامعي المغاربي من خلال حفلات موسيقية، ومعارض، وأوراش للكتابة، إلخ.

عقدت **رابطة نقابات الصيادلة المغاربيين** اجتماعها السنوي في مارس بمراكش، على هامش الدورة 10 لمعرض "أوفيسين إكسبو 2013" الذي خصص لتطوير التنظيمات المشتركة الخاصة بمجال الصيدلة. وتضمن جدول الأعمال مبادلة المعلومات، وإنشاء قاعدة بيانات تهم التنظيمات والتشريع الخاص بالمهنة. وتهدف هذه المؤسسة بشكل خاص إلى الدفاع على أخلاقيات وممارسة مهنة الصيدلة في دول المغرب العربي.

وقد أعلن ناشرون وصحفيون وخبراء مغاربيون، في اجتماع لهم في حمامات (جنوب تونس)، في يناير، عن مشروع **لإنشاء مرصد مغاربي للصحافة**، سيقوم، من بين أمور أخرى، بتتبع أخلاقيات الصحافة المغاربية، وسيمنح جائزة لأفضل شركة لوسائل الإعلام، أو لأفضل صحفي. وعلى إثر هذا الاجتماع، اعتمد المشاركون كذلك مدونة أخلاقية للصحفيين في بلدان المغرب العربي، والتي تعرض مجموعة من الواجبات والحقوق تحكم مهنة الصحفي، والعلاقة بين الصحفيين، والعلاقة بين الصحفيين والجمهور. وقد أعلن يوم 24 يناير من كل سنة "اليوم المغاربي لأخلاقيات الصحافة".

وانعقدت أشغال **المنتدى الثالث المغاربي للنساء المنتخبات النشطات** في مايو بالعيون، بمشاركة وفود تمثل الدول المغاربية الخمس. وهدف هذا الاجتماع، الذي انعقد تحت عنوان "العناصر الثقافية المشتركة، منصة لتكريس التسامح، وتحقيق التنمية وبناء الاتحاد المغاربي"، إلى إرساء أسس منتدى أورو-مغاربي للنساء الزعيمات من أجل السلام، والثقافة والتنمية.

بناء منطقة للتبادل الحر

بعد مرور 22 سنة على إعلان إنشائه في 1991، رأى **البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية** النور أخيرا في مايو بمراكش. وتم التوقيع على الوثيقة المنشئة له من طرف الوزراء المغاربيين للمالية على هامش الاجتماع السنوي الثامن، في إطار محضر سجل القرارات التي اعتمدت بهذه المناسبة. وسيكون مقر البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الذي يبلغ رأسماله 150 مليون دولار، في تونس العاصمة. وسيتكفل مندوب من الجزائر برئاسة مجلس الإدارة، وستعود الإدارة العامة لتونسي، لفترة واحدة تدوم ثلاث سنوات بالنسبة للأول، وأربع سنوات بالنسبة للثاني، حسب مبدأ التداول.

وقد دعت **الدورة 31 لمجلس الوزراء المغاربيين للشؤون الخارجية**، والمنعقد في مايو بالرباط، إلى تعزيز التعاون المصرفي وإنشاء منطقة للتبادل الحر، وحرية تحرك الأشخاص والخدمات والبضائع. كما قررت دول اتحاد المغرب العربي بأن تنشئ كذلك آلية للتنسيق بين السفراء المغاربيين في بروكسيل لتكثيف المشاورات، وتبادل وجهات النظر، وتقييم مواقف الاتحاد الأوربي بشأن هذه المسألة.

وقد أثر وضع عدم الاستقرار السياسي والأمني، الذي عرفته بعض بلدان شمال أفريقيا، على التعاون في المنطقة الفرعية في 2013. ويبدو أن بعض الضعف قد طال دينامية تعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف المسجلة في 2012، وذلك يدل على أولويات وطنية جديدة تركز على الديناميات الداخلية.

وتواجه إعادة إطلاق دينامية التعاون والتكامل الإقليمي تحديات مهمة بالنظر للأحداث الأخيرة التي عرفتها المنطقة الفرعية. لكن هناك فرصة كبيرة متوفرة لدعم نمو مستدام ومدمج من شأنه أن يمكن من رفع هذه التحديات. ويعتبر إنشاء منطقة التبادل الحر مرحلة أولى ينبغي قطعها للنهوض بالمبادلات، وتعزيز النمو اقتصادي. وتعتبر منطقة التبادل الحر عنصرا للنمو غير مستغل بالنظر للعلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، ولاسيما إذا ما أخذنا لاعتبار الإمكانات التجارية بالمنطقة الفرعية.

الفصل الثاني

تحليل التجارة البينية الإقليمية

يتطرق هذا الفصل إلى تحليل التطور الحديث لأحد العناصر التي تساهم في تعزيز التكامل الإقليمي، أي التجارة البينية في شمال أفريقيا، وإبراز الاتجاهات الكبرى والدروس المستفادة الرئيسية بهذا الصدد. وتخص البيانات التي سيتم تحليلها صادرات بلدان المنطقة دون الإقليمية لسنة 2012[2].

وسيتم التركيز على طبيعة المنتجات المتبادلة عبر التمييز بين المنتجات الأساسية ذات قيمة مضافة ضعيفة، والمنتجات المصنعة التي تستفيد من تحويل تكتسب منه قيمة مضافة أكبر. وتنبع أهمية إجراء هذا التحليل من الحاجة إلى تحقيق التحويل الهيكلي لاقتصاديات المنطقة دون الإقليمية من أجل ضمان إدماجها في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي لشمال أفريقيا.

ولأغراض هذا التقرير، سيتم التركيز على المجموعات الفرعية للمنتجات من أجل تقييم تطورها حديثا وصياغة الدروس المستفادة.

أ. تطور التجارة في شمال أفريقيا

1. التجارة البينية في شمال أفريقيا في 2012

شهدت التجارة البينية في شمال أفريقيا طفرة هائلة بنسبة 42% سنة 2012 مقارنة مع السنة الماضية، إذ ازداد حجمها من 7 ملايير إلى ما يُقارب 10 ملايير دولار. ويأتي هذا الأداء بعد انخفاض التجارة البينية الإقليمية بحوالي 3,3% إثر الأحداث التي شهدتها هذه المنطقة دون الإقليمية سنة 2011. لقدت تسببت هذه الأحداث في تقلّص التجارة الخارجية لبلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك التجارة البينية. وتأتي هذا الوتيرة الإيجابية القوية بعد انخفاض حاد، ناهز 3%، في حجم المبادلات سنة 2011.

[2] كل بيانات هذا الفصل مأخوذة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، إلا عند إشارة تخالف ذلك.

الجدول 1 : تطور التجارة البينية في شمال أفريقيا ما بين 2006 و2012[3]، بآلاف الدولارات.

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحجم الإجمالي لجميع المنتجات	3794325	4783453	7460008	6503408	7275871	7034407	9998392
جميع المنتجات الموزعة	**3793157**	**4775204**	**7452683**	**6493168**	**7266894**	**7026676**	**9986928**
المنتجات الأساسية، الأحجار الكريمة والذهب	**2204647**	**2785860**	**4409021**	**3337280**	**3917382**	**4475931**	**5998665**
المنتجات الأساسية	2204647	2785577	4409004	3337195	3911058	4475883	5998634
المنتجات الأساسية، باستثناء المحروقات	722156	850638	1218113	1289258	1587961	1746541	1820834
المنتجات الغذائية، والمشروبات والتبغ	530734	625979	905702	998218	1250025	1462111	1483318
المواد الأولية من أصل زراعي	517571	609532	890517	975625	1230154	1423112	1435556
الخامات والمعادن	477669	574153	847658	915444	1181062	1350180	1354868
المحروقات	13163	16447	15185	22593	19871	38998	47761
اللؤلؤ، والأحجار الكريمة وما يشابهها والذهب	32863	40196	59809	71320	87128	63833	83275
المواد المصنعة	**158558**	**184461**	**252600**	**219719**	**250807**	**220595**	**254241**
المنتجات الكيميائية	116358	115674	133166	160740	177874	149137	165433
الآلات ومعدات النقل	42199	68787	119434	58978	72933	71458	88808
المنتجات الإلكترونية، باستثناء الأجزاء والمكونات	1482490	1934939	3190891	2047936	2323097	2729342	4177799
الأجزاء والمكونات، المنتجات الكهربائية والإلكترونية	-	283	16	85	6323	47	30
مواد مصنعة مختلفة	1588510	1989343	3043662	3155887	3349511	2550745	3988263
الحديد والصلب	419916	542547	792240	704382	881928	734158	1068052
الألياف، الغزول وأقمشة النسيج، والملابس	283958	357992	587619	697352	754821	461330	732009

المصدر: إحصاءات الأونكتاد[4].

وهكذا، كانت سنة 2012 سنة انتعاش قوي للتجارة البينية الإقليمية في شمال أفريقيا. وتطورت على نفس المنوال التجارة الكلية للمنطقة دون الإقليمية؛ فبعد أن شهدت سنة 2011 انخفاض الصادرات الكلية لشمال أفريقيا بأكثر من 2,5%، ارتفعت في السنة الموالية بأكثر من 18,6%.

[3] مجاميع الفئات والفئات الفرعية التي يعرضها الجدول لا تتطابق بالضرورة مع العرض الانتقائي وتقدم مثالا عن كل فئة وفئة فرعية.

[4] http://CNUCEDstat.CNUCED.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_referer=&sCS_ChosenLang=fr

الرسم البياني 1 : تطور التجارة البينية في شمال أفريقيا حسب أنواع المنتجات

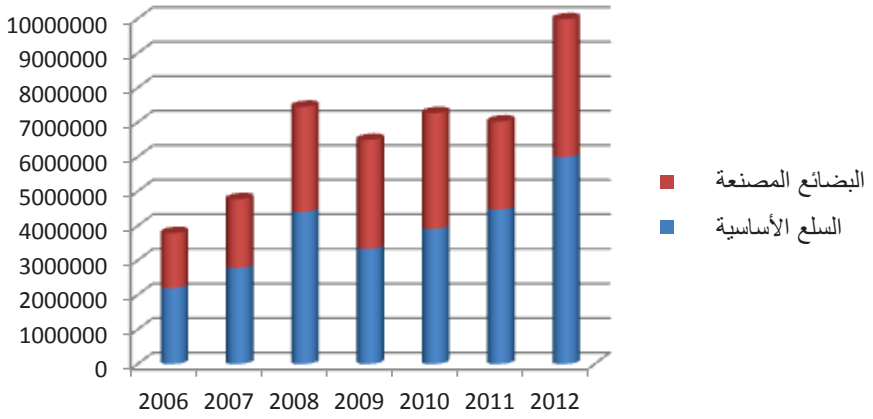

في الفترة 2007-2012، ارتفعت التجارة البينية في شمال أفريقيا بأكثر من الضِّعف، بنسبة نمو 110%، إذ ارتفعت من 4,8 مليار دولار سنة 2007 إلى حوالي 10 مليار سنة 2012. وساهم هذا النمو في تطور التجارة الكلية للمنطقة دون الإقليمية، التي ازدادت بأكثر من الربع في الفترة نفسها. وتُبين الدينامية المقارَنة للتدفقين معا تطورا لفائدة التجارة البينية في شمال أفريقيا.

ومع ذلك، ينبغي اعتبار هذه الأداءات الجيدة من منظور نسبي، بسبب الضعف الهيكلي للتجارة البينية في هذه المنطقة من العالم إذ لا تمثل إلا 4,8% من التجارة الكلية للمنطقة دون الإقليمية. وتقارب هذه الحصة المستوى التاريخي لسنة 2009 بعد وتيرة تنازلية سنتي 2010 و2011.

وتظل شمال أفريقيا لحد الآن إحدى المناطق دون الإقليمية الأقل تكاملا في القارة بحيث تتجه أقل من 5% من صادراتها نحو البلدان الأعضاء.

الجدول 2 – التجارة البينية دون الإقليمية في أهم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا سنة 2011

الجماعات الاقتصادية الإقليمية	حصة الصادرات الموجهة إلى البلدان الأعضاء
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	8,9
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقي	6,3
المنطقة الحرة	5,1
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	9,9
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	12,1

المصدر : الحولية الإحصائية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2013

2. هيكل التجارة البينية في شمال أفريقيا : وضع البضائع المصنعة

ويُمكّن تحليل مجموعات المنتجات التي يتم تبادلها داخل المنطقة دون الإقليمية، والمصنفة إلى منتجات أساسية ومنتجات مصنعة، من صياغة الملاحظات التالية :

- تهيمن مبادلات المنتجات الأساسية على هيكلة الصادرات البينية في شمال أفريقيا بنسبة 60% من التجارة.
- تعود هذه الحصة إلى مستواها قبل 7 سنوات، في 2006، ولم تتغير طبيعة المبادلات بشكل كبير لفائدة المنتجات ذات قيمة مضافة عالية.
- أثّر تدهور التجارة الخارجية للمنطقة دون الإقليمية، الكلية وأيضا البينية، بسبب الأزمة العالمية لسنة 2009، تأثيرا حادا على العلاقة بين مجموعتي المنتجات. لقد انخفضت صادرات المنتجات الأساسية بأكثر من 24% في حين أبرزت المنتجات المصنعة مقاومة ملحوظة وارتفعت في نفس السنة بنسبة 3,5%.
- وانخفضت الصادرات من جديد بنسبة 3% سنة 2011 تبعا للأحداث الاجتماعية والثورات. إلا أن الأثر الملحوظ كان معاكسا لما شهدته سنة 2009. فإذا كان انخفاض صادرات المنطقة دون الإقليمية تبعا للأزمة العالمية لم يطل المنتجات المصنعة، فإن انخفاضها تبعا لأحداث سنة 2011 ناتج عن تراجع هذه المنتجات المصنعة. بالفعل، ارتفعت صادرات المنتجات الأساسية بأكثر من 14% في حين انخفضت صادرات المنتجات المصنعة بحوالي 24%. وبعبارة أخرى، تسبب التراجع الاقتصادي الذي نتج عن الأحداث السياسية في المنطقة في تقلص شديد في قدرة الإنتاج الصناعي في بلدان منطقة شمال أفريقيا، ولم تتمكن هذه البلدان من مواجهة السوق العالمية إلا عبر الرفع من عرض المنتجات الأساسية.
- يتكون حوالي 42% من المبادلات التجارية البينية في شمال أفريقيا من المحروقات، لاسيما النفط والغاز الطبيعي. وظلت هذه الحصة ثابتة نسبيا طيلة السنوات السبعة الماضية، باستثناء الفترة 2009-2010، التي تتزامن مع أوج الأزمة العالمية.
- وتتطور باقي فئات المنتجات التي يتم تبادلها في السوق البينية في شمال أفريقيا بوتيرة منتظمة وثابتة، وبالتالي، فتطور مبادلات المحروقات هو الذي يحدد وتيرة المبادلات في مجموعها.

الرسم البياني 2 : حصة المنتجات الأساسية والمواد المصنعة في التجارة البينية في شمال أفريقيا

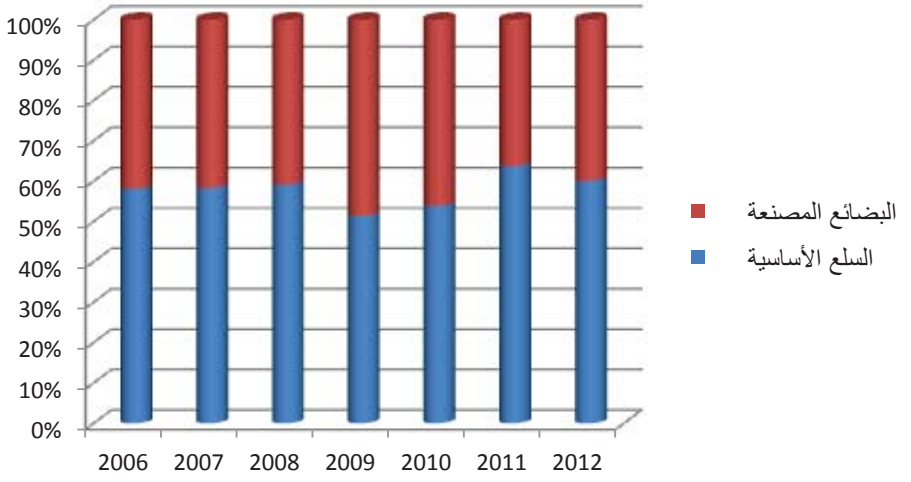

3. وضع الدول في التجارة البينية بشمال أفريقيا

تهيمن الجزائر ومصر وتونس على السوق الداخلية لشمال أفريقيا بنسبة 79% تقريبا من حصص السوق. أما الحصص الفردية فتساوي 29% و28% و23% على التوالي من الصادرات سنة 2012. وتتقاسم البلدان الأربعة الأخرى حصة 21% المتبقية. ويُعد عرض السودان وموريتانيا ضعيفا نسبيا.

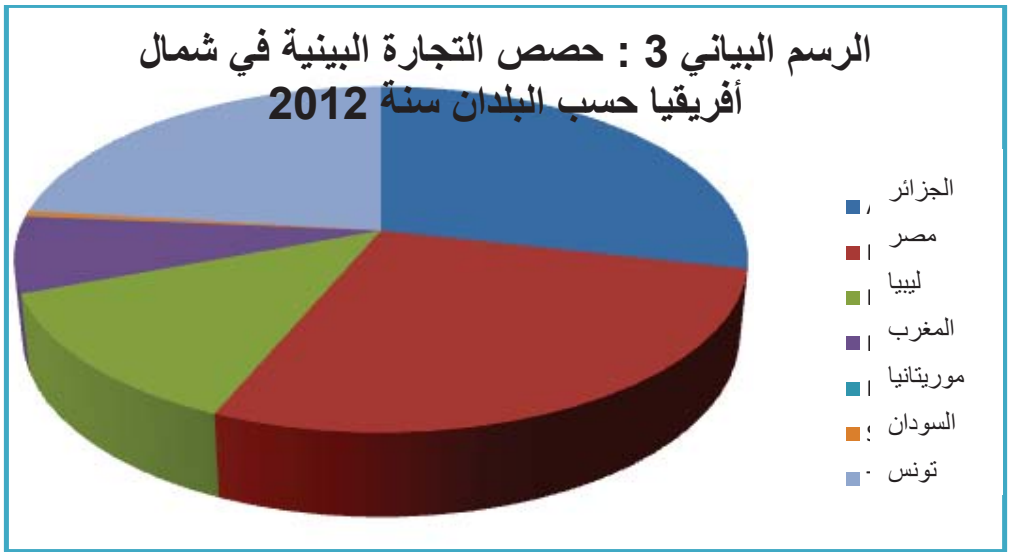

هيكلة المبادلات لكل بلد مع المنطقة دون الإقليمية

الجزائر

من بين 10 ملايير دولار التي تكوّن السوق التجارية البينية في شمال أفريقيا سنة 2012، تأتي حوالي 3 ملايير منها من الاقتصاد الجزائري. ويُهيمن في عرض هذا البلد في سوق شمال أفريقيا، على غرار السوق العالمية، صادراته من المحروقات، لاسيما الغاز الطبيعي. وتتكون أكثر من 95% من صادرات الجزائر نحو بلدان المنطقة دون الإقليمية من المحروقات، أما عرض المنتجات المصنعة فهامشي جدا، ولا يتجاوز 3%.

مصر

تساوي حصة مصر أيضا 3 ملايير دولار. غير أن عرض هذا البلد معاكس تماما لعرض الاقتصاد الجزائري، إذ تتألف 63% من الصادرات المصرية من مواد مصنعة، مقابل 8% من المحروقات. إلا أن المنحى يتجه لفائدة القطاع الصناعي بعد انخفاض ملحوظ سنة 2010 بعد الأحداث التي تلت تغيير النظام وبسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عانى منه البلد.

الرسم البياني 4 : تطور الصادرات المصرية مع شمال أفريقيا

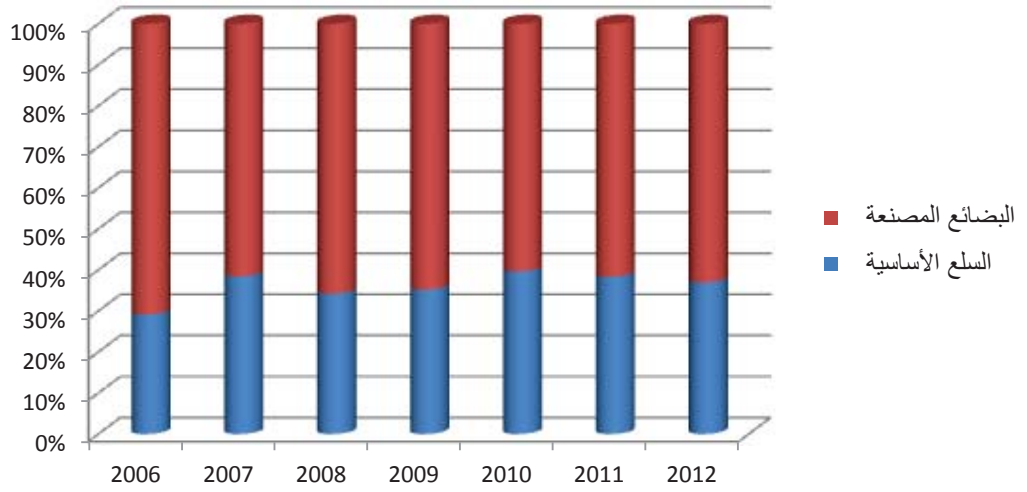

ليبيا

تحتكر ليبيا 13% من حصص السوق البينية في شمال أفريقيا. وتمثل المحروقات في هذه الحالة أيضا حوالي 83% من هذه الصادرات. ولا تتجاوز حصة صادرات ليبيا من المنتجات المصنعة مع بلدان المنطقة دون الإقليمية نسبة 15%، علما أن نصفها يتكون من المنتجات الكيميائية، في حين يتكون النصف الثاني من الحديد والصلب المعالج.

الرسم البياني 5 : تطور الصادرات الليبية مع شمال أفريقيا

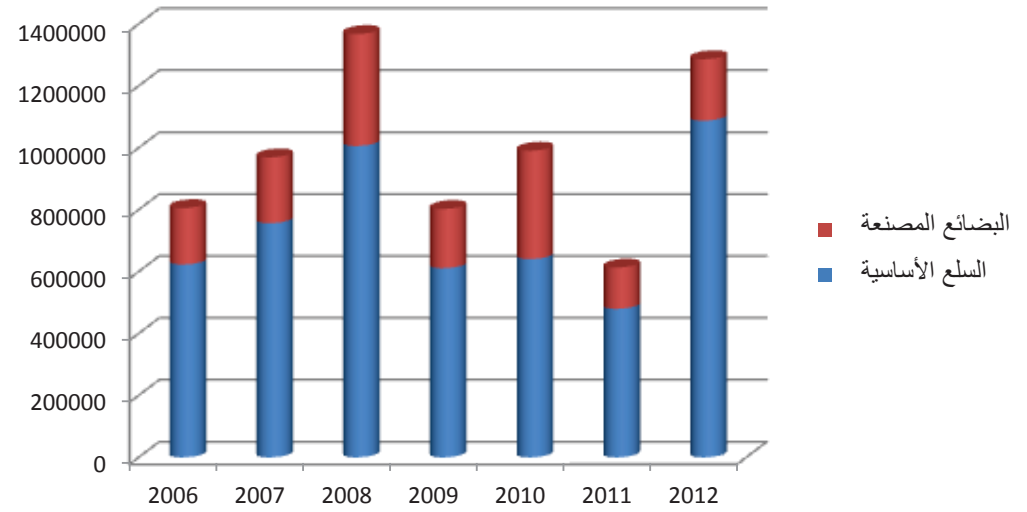

المغرب

لا يتاجر المغرب إلا قليلا مع جيرانه في شمال أفريقيا، إذ لا يساهم هذا البلد إلا في حدود 7% من حصص السوق. وعلى غرار مصر، تتألف صادرات البلد أساسا من المواد المصنعة التي تمثل 63% من مجموعها.

موريتانيا

تُعد حصة الصادرات الموريتانية هامشية جدا، بأقل من 6 ملايين دولار، وتهيمن عليها أساسا المنتجات الغذائية بنسبة 87%.

السودان

بلغ عرض السودان حوالي 50 مليون دولار سنة 2012. مما يمثل أقل من 0,5% من سوق شمال أفريقيا. وتهيمن المنتجات الغذائية أيضا بنسبة 94% من صادرات هذا البلد نحو السوق دون الإقليمية. ولم يؤثر تقسيم هذا البلد سنة 2011 تأثيرا ملحوظا على طبيعة عرضه دون الإقليمي.

الرسم البياني 6 : تطور صادرات السودان دون الإقليمية

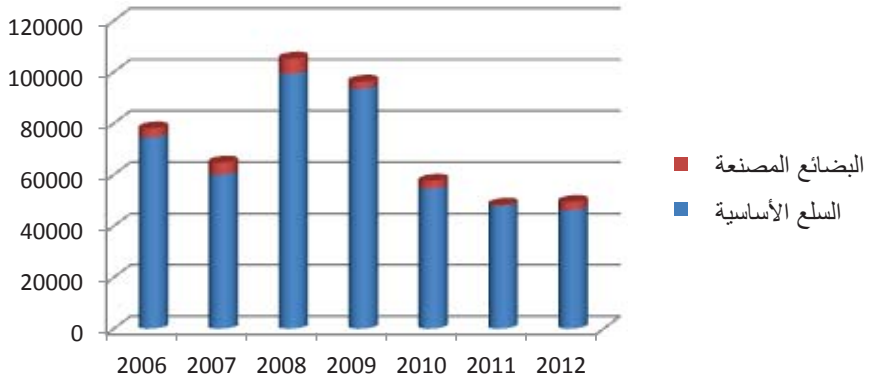

تونس

تملك تونس حوالي 23% من حصص سوق شمال أفريقيا، وتهيمن على عرضه المواد المصنعة بنسبة 65%، علما أنها تشهد تحسنا ملحوظا منذ الانخفاض المسجل سنة 2011.

الرسم البياني 7 : حصص المواد المصنعة في الصادرات التونسية

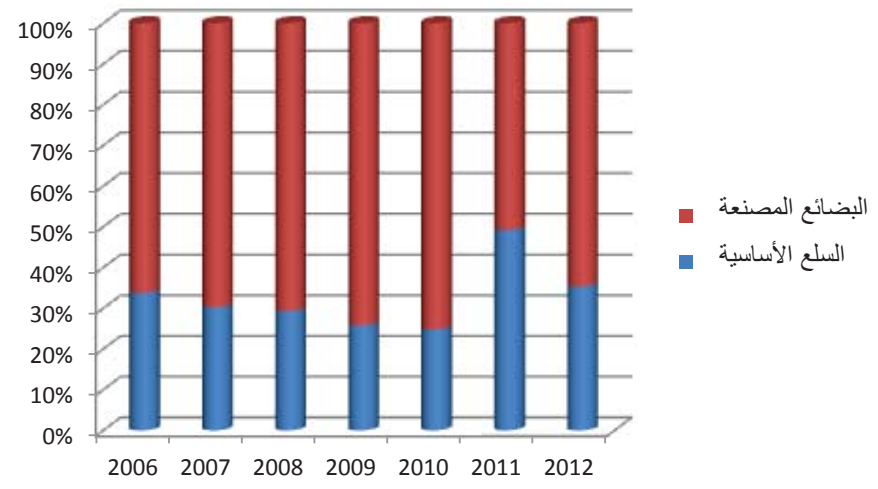

ب. تطور التجارة داخل اتحاد المغرب العربي

شهدت التجارة البينية المغاربية ارتفاعا قويا سنة 2012 مقارنة مع السنة السابقة، بنسبة 39%. وتمثل هذه النسبة ثاني أفضل أداء سنوي في غضون السنوات السبعة الماضية، علما أن أفضل نمو تحقق سنة 2008.

1. حجم المبادلات البينية المغاربية

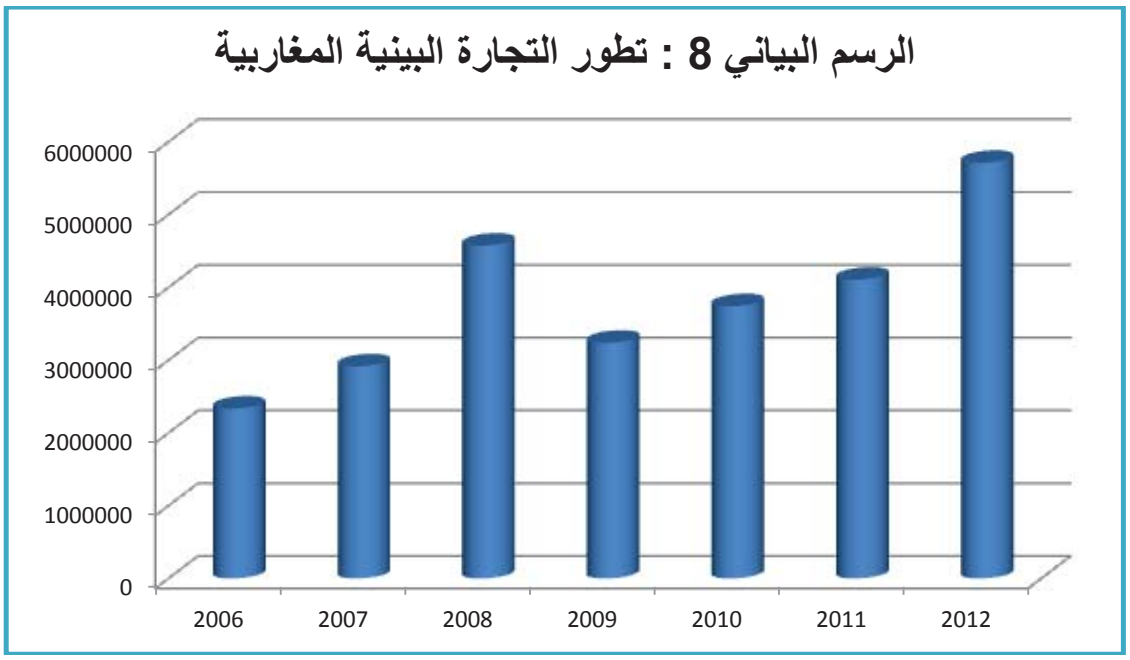

ويُفسر الانخفاض المسجل بعد سنة 2008 بآثار الأزمة العالمية على اقتصاديات المنطقة دون الإقليمية. ويُعزى الانتعاش الضعيف نسبيا منذ ذلك التاريخ إلى أثر التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته المنطقة بعد الأحداث الاجتماعية والسياسية لسنة 2011.

غير أنه وعلى غرار ما ذكرنا بشأن الضعف النسبي للتجارة البينية في شمال أفريقيا، لا يتاجر التجمع الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي في ما بينه إلا بنسبة ضئيلة، إذ لا تتجاوز صادرات بلدانه الأعضاء الموجهة للسوق المغاربية 3,35%؛ وهي حصة ضئيلة جدا مقارنة مع الأداء الذي تحققه جماعات اقتصادية إقليمية أخرى في القارة الأفريقية. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تطورا إيجابيا؛ فباستثناء انتكاسة سنة 2009، تشهد حصة التجارة المغاربية في الصادرات الإجمالية ارتفاعا مطردا.

الرسم البياني 9 : حصة التجارة المغاربية ما بين 2006 و2012

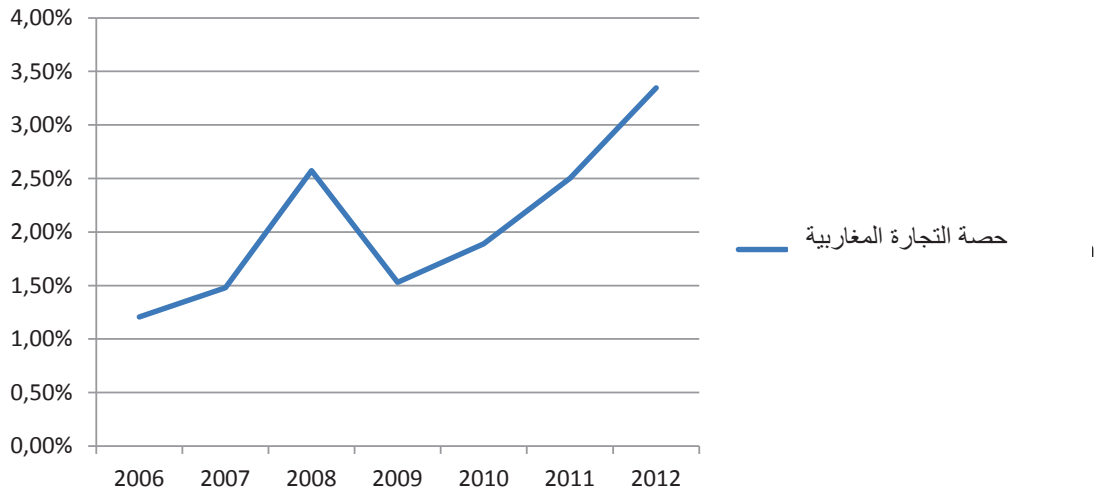

2. طبيعة البضائع المتبادلة

ويعتمد تحقيق التحول الهيكلي لاقتصاديات اتحاد المغرب العربي على تغيير هيكلتها الاقتصادية، التي تهيمن عليها المنتجات الأساسية أو المنتجات ضعيفة التصنيع، إلى اقتصاد صناعي تحفزه المنتجات ذات قيمة مضافة أكبر. وبالتالي، يمثل تطوير إنتاج المنتجات المصنعة وتسويقها شرطين أساسيين للإقلاع الاقتصادي الذي تنشده البلدان المغاربية.

الرسم البياني 10 : حصص المنتجات المصنعة في التجارة البينية المغاربية

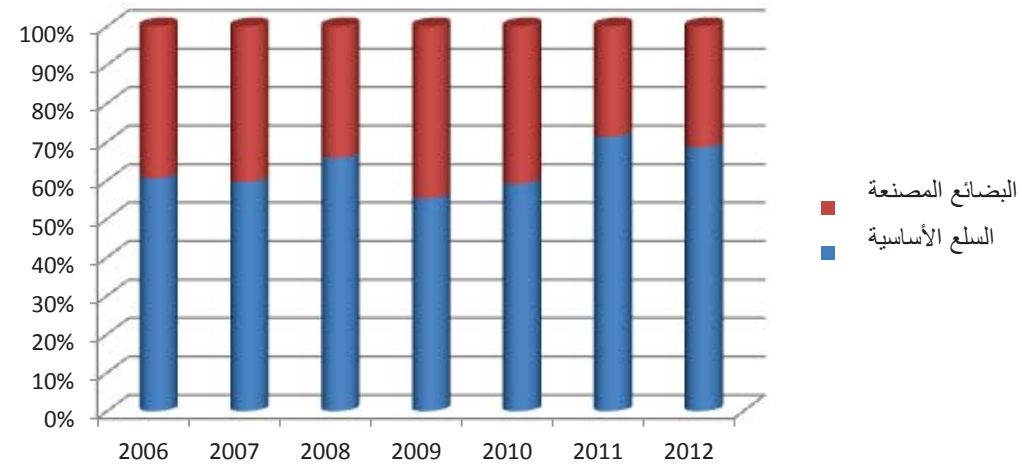

وتجدر الإشارة إلى أنه بدلا من احتلال مكانة متزايدة الأهمية في التجارة المغاربية البينية، تفقد المنتجات المصنعة عموما أهميتها في هذا التطور لفائدة المنتجات الأساسية. ولم تكن تمثل سنة 2012 إلا 31,34% من التجارة داخل بلدان اتحاد المغرب العربي في حين بلغت هذه النسبة 44,69% سنة 2009. ويبدو أن التطور الإيجابي للصادرات المسوّقة داخل المنطقة المغاربية يقتصر بالأساس على المنتجات الأساسية.

فإذا كانت التجارة المغاربية سنة 2012 تتكون من 68% من المنتجات الأولية ذات قيمة مضافة ضعيفة، فإن أكثر من 76% من هذه المنتجات يتألف من صادرات المحروقات. وبعبارة أخرى، يتألف أكثر من نصف صادرات بلدان اتحاد المغرب العربي (52,7%) نحو البلدان الأعضاء من المحروقات، لاسيما النفط والغاز الطبيعي، بينما لا تمثل المنتجات المصنعة عالية التكنولوجيا وذات كفاءات مرتفعة إلا 8,5% من مجموع التجارة المغاربية.

3. الديناميات الوطنية في إطار التجارة البينية المغاربية

تدعو طبيعة المنتجات المتبادلة في السوق المغاربية إلى تحديد البلدان الرئيسية التي تنشط هذه السوق. ويتطرق هذا الجزء من الفصل إلى سؤالين اثنين وهما: من هي هذه البلدان وما هي المنتجات التي تتبادلها؟

نجد، كما هو متوقع، أن البلدان المنتجة للمحروقات تهيمن على سوق اتحاد المغرب العربي. فالجزائر وليبيا، حيث مثلت المحروقات والغاز الطبيعي 95% و91% على التوالي من عرضهما في السوق المغاربية سنة 2012، تهيمنان على حوالي 55% من المبادلات البينية المغاربية.

الرسم البياني 11 : حصص البلدان الغاربية في التجارة البينية في اتحاد المغرب العربي

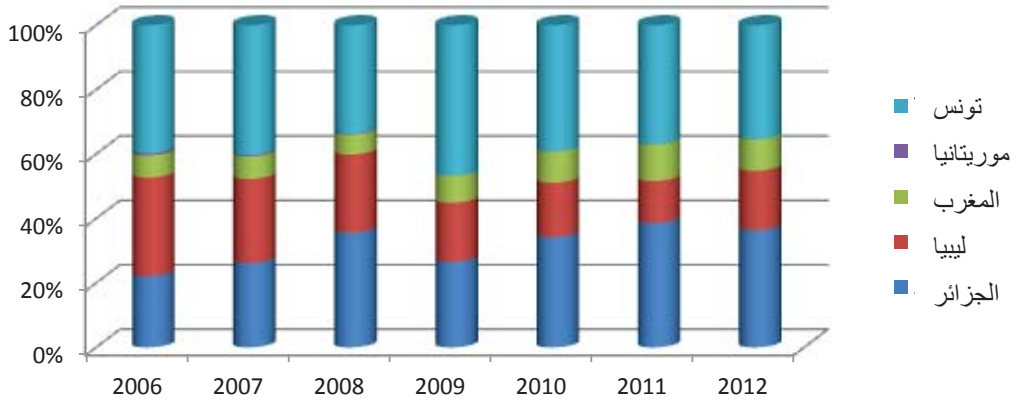

وكما ذكرنا سابقا، يتكون 52,7% من المبادلات البينية المغاربية من النفط والغاز الطبيعي.

وتمثل الصادرات المغربية نحو باقي البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي حوالي 10% من السوق المغاربية. وتُعد هذه النسبة ضئيلة نسبيا بالنظر للثقل الاقتصادي لهذا البلد داخل اتحاد المغرب العربي. وتهيمن المواد المصنعة على حوالي 62% من الصادرات المغربية، من بينها 25% من المنتجات ذات تكنولوجيا متقدمة وكفاءات عالية.

وتقلصت حصة موريتانيا في السوق بحوالي عشر مرات ما بين 2006 و2012، وانتقلت من نسبة هامشية جدا 0,69% إلى شبه غياب سنة 2012 بنسبة 0,06%، مع هيمنة المنتجات الغذائية.
وفقدت تونس، الرائد التقليدي للتجارة البينية المغاربية، المرتبة الأولى منذ 2011 لفائدة جارتها الجزائر. فطالما هيمنت تونس على المبادلات التجارية داخل اتحاد المغرب العربي، بمتوسط حصة سوق تناهز 40%، إلا أن الأحداث السياسية لسنة 2011 وانعدام الاستقرار المؤسسي الذي ترتب عنها، من بين أسباب أخرى، قلصت إلى حد كبير من الدينامية الاقتصادية لهذا البلد داخل الاتحاد.

إذا كانت التجارة البينية المغاربية تعاني من ضعف تاريخي، إذ لا تتجاوز 3,35% من التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء، فإن هذه الأخيرة لم تفتأ تدعو، كما ذكرناه في الفصل السابق، إلى إحياء المبادلات التجارية، خصوصا عبر تيسير التجارة الذي يتضمن مجموعة من التدابير تهدف إلى تشجيع المبادلات، والتي سيأتي تحليلها في الفصول الموالية، استكمالا للتقرير السادس التقييمي للتكامل الإقليمي في أفريقيا الخاص باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمخصص لهذا الموضوع.

الفصل الثالث

دور تسهيل التجارة

يشكل نمو حجم المبادلات التجارية في العالم وكذا بين بلدان أفريقيا الشمالية، كما تم تبيان ذلك في الفصل السابق، مصدر ضغط كبير على السلطات العمومية المعنية بتدبير الحدود، وهو الأمر الذي يفرض تبني مرونة أكبر للتدفقات وضمان فعالية تدابير حماية المستهلكة المعتمدة من لدن مختلف الدول.

ويمثل الوقت اللازم لاستيفاء المساطر الإدارية والتكاليف المرتبطة باللوجيستيك وبالبنيات التحتية والإجراءات الجمركية، بعضا من التكاليف "غير الظاهرة" الناجمة عن المبادلات التجارية عبر الحدود والتي تسبب في ضياع عدد من الفرص التجارية. كما أن هذه التكاليف تؤدي إلى ارتفاع الثمن الذي يؤديه المستهلك نظير المنتج النهائي.

يمكن أن يكون لخفض تكاليف المبادلات التجارية، من حيث الآثار على الاقتصادات الوطنية، نفس أثر تخفيض التعريفات الجمركية. ذلك أن تسهيل التجارة، من خلال ما ينجم عنه من نهوض بالمبادلات التجارية، يرفع من مستوى رفاهية البلدان المعنية عبر توسيع العرض من السلع والخدمات وأيضا عبر انخفاض الأسعار لفائدة المستهلكين.

أ. تعريف تسهيل التجارة

تعرف منظمة التجارة العالمية، التي أشرفت على جولة الدوحة لمفاوضات التجارة، والتي يعد تسهيل التجارة مكونا هاما من مكونات أجندة تنمية المتمخضة عنها، تسهيل التجارة بكونه "تبسيط ومواءمة الإجراءات التجارية الدولية"، حيث تشمل الإجراءات التجارية "النشاطات والممارسات والإجراءات الرسمية التي تتم لغايات جمع وتقديم وتبليغ ومعالجة البيانات اللازمة لحركة البضائع في التجارة الدولية".

وفضلا عن التعريف المعتمد لمفهوم تسهيل التجارة، فإن هذا الأخير يشمل كل التدابير المتخذة من لدن البلدان من أجل تشجيع المبادلات التجارية العابرة للحدود. فهو يتضمن تطوير البنيات التحتية والعمليات اللوجيستية المرتبطة بها وكذا إدارة الحدود، وبشكل عام، توفير مناخ الأعمال ومكافحة الفساد وتقليص البيروقراطية (الروتين الإداري). ويقدم هذا الفصل، ارتكازا على الأرقام القياسية والمؤشرات الموضوعة من طرف الهيئات الدولية، التقدم الذي حققته بلدان شمال أفريقيا في هذا المجال، وذلك من أجل تقييم العقبات التي اجتازتها هذه البلدان وتحديد مجالات العمل المستقبلية.

تهم محاور مفاوضات جولة الدوحة المرتبطة بتسهيل التجارة بشكل أساسي تدبير الحدود وإجراءات النقل، إذ ترتكز على حرية عبور السلع والإجراءات المتعلقة بالمبادلات التجارية وشفافية التشريعات التجارية.

نتائج المؤتمر الوزاري في بالي حول تسهيل التجارة

توصلت الدول الـ159 الأطراف في منظمة التجارة العالمية، المجتمعة في إطار المؤتمر الوزاري المنعقد بمدينة بالي الأندنوسية من 4 إلى 7 دجنبر 2013، إلى اتفاق حمل اسم "اتفاق بالي". ورغم أن اتفاق بالي لم يشمل سوى 10% من برنامج الإصلاحات الواسع الذي تم الإعلان عنه في الدوحة (أجندة الدوحة للتنمية)، غير أن الرهان في هذا الاجتماع كان حول الخطر الذي يتهدد مستقبل منظمة التجارة العالمية نفسها ومستقبل التجارة متعدد الأطراف بشكل عام في حالة فشل المؤتمر الوزاري. ذلك أنه قبل لقاء بالي، لم تنجح أي من الاجتماعات الوزارية الأربعة التي أعقبت انطلاق برنامج الدولة في الوصول إلى اتفاق شامل.

وتهم "حزمة بالي"، التي تناولت بعضا من قضايا أشمل تناولتها مفاوضات جولة الدوحة، ثلاثة مجالات : الزراعة (الالتزام بتقليص دعم الصادرات) والمساعدة على التنمية (الرفع من حجم الإعفاءات من الرسوم الجمركية على المنتجات القادمة من البلدان الأقل نموا) وتسهيل التجارة.

وتبقى حزمة بالي متواضعة رغم أنها تعتبر أول اتفاق من هذا الحجم الهام يتم إبرامه بين أعضاء منظمة التجارة العالمية منذ إحداثها سنة 1995. ويشكل تسهيل التجارة أهم جزء من الاتفاق بالنسبة للتدفقات التجارية العالمية. ويرمي هذا المكون إلى تقليص البيروقرطية وتسريع حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها.

تسهيل التجارة

إن القرار المتعلق بتسهيل التجارة هو اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى تبسيط المساطر الجمركية من خلال تقليص

تكلفتها وتسريع عملياتها وتحسين فعاليتها. إنه اتفاق ملزم قانونيا وهو بذلك يعد أحد أكبر الإصلاحات التي شهدتها منظمة التجارة العالمية منذ إحداثها سنة 1995. وتتمثل أهداف الاتفاق في : تسريع المساطر والإجراءات الجمركية، تسريع المبادلات وخفض كلفتها، وضمان الوضوح والفعالية والشفافية وتقليص البيروقراطية والفساد والتشجيع على استعمال التكنولوجيات المتطورة. كما يهم البضائع العابرة (الترانزيت) وهي مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول التي لا تتوفر على واجهة بحرية والتي ترغب في ممارسة التجارة من خلال موانئ الدول المجاورة.

ويهم جزء من الاتفاق تقديم المساعدة من أجل التنمية والدعم للدول الأقل نموا في ما يتصل بتأهيل بنياتها التحتية وتكوين موظفي الجمارك وكل التكاليف الأخرى المرتبطة بتنفيذ مقتضيات الاتفاق.

وتقدر الآثار الإيجابية لهذا الاتفاق على الاقتصاد العالمي من 400 إلى 1000 مليار دولار، من خلال تقليص تكاليف التجارة من 10 إلى 15% والرفع من حجم المعاملات التجارية وتحصيل المداخيل وخلق مناخ أعمال مستقر وأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب. أهمية تسهيل التجارة

يتجلى النمو الاستثنائي للمبادلات التجارية العالمية، الناجم عن تقليص الرسوم الجمركية وتخفيض العراقيل الأخرى أمام المبادلات، في الارتفاع غير المسبوق للتدفقات على الحدود. وتشمل هذه التدفقات البضائع المتبادلة لكنها أيضا ذات أبعاد بشرية ومالية ضرورية لحسن سير المعاملات التجارية.

وينجم عن هذه التدفقات المنتظمة والمتزايد حجمها أعباء عمل جديدة ملقاة على عاتق السلطات العمومية والتي لم تكن لديها دائما المعرفة أو القدرة على التكيف معها وتعديل ترساناتها الإدارية والمالية من أجل تقديم دعم أفضل لتحرير التبادلات التجارية . وغالبا ما تواجه الإجراءات الجمركية وتدابير المراقبة والحماية وأنشطة الهيئات الحكومية المناط بها إدارة الحدود هذا التدفق المتزايد دون موارد إضافية. وقد أضحى عبور الحدود، الذي يتم احتسابه على أساس وقت الانتظار، يمثل إشكالية ويتسبب في فقدان الفرص التجارية.

كما شهدت العقود الأخيرة تغيرا في أنماط الإنتاج على مستويين (مع ما نجم عن ذلك من انعكاس قوي على المبادلات التجارية). ويهم المستوى الأول اعتماد الإنتاج الرشيق الذي يقوم على تبني سلسلة للإنتاج تتم فيها ملاءمة المدخلات بطريقة ذكية ووفق "التوقيت المناسب" (تحسين الجودة وخفض التكاليف) فيما يشمل المستوى الثاني توزيع مواقع الإنتاج التي تتدخل في إنتاج نفس المنتوج النهائي على أنحاء متفرقة.

إن الإبقاء على البضائع عالقة بالحدود لأسباب مرتبطة بالإجراءات الجمركية يشكل عائقا لتطوير الصناعات التي تتبنى نمط الإنتاج الرشيق "في الوقت المناسب" ويعد كابحا لتنمية هذا القطاع الصناعي الذي غالبا ما يهم صناعات عالية التقنية وتتطلب التسليم المستمر للمدخلات.

لقد واكب تحرير المبادلات التجارية مسلسل لترحيل الأنشطة الإنتاجية من البلدان الصناعية نحو البلدان النامية وذلك من أجل الاستفادة من أفضل تكلفة للإنتاج. وقد أدى البحث عن التكلفة المنخفضة للإنتاج ببعض القطاعات إلى إحداث مواقع متفرقة تعمل على نفس خط الإنتاج. لذلك فإنتاج هذه السلع يقتضي تدبيرا للحدود يتسم بالملاءمة والفعالية من أجل تقليص الآجال والنهوض بالمبادلات.

إن التحولات التي عرفتها أنماط الإنتاج العالمي والمبادلات التجارية الدولية تقتضي عمل السلطات العمومية على التأقلم بسرعة مع هذا الوضع الجديد والتحيين المنتظم لمساطر تدبيرها الحدود. ويجب أن يكون الهدف الأساسي من تأقلمها هذا متمثلا في تسهيل التجارة العابرة للحدود.

ت. المزايا المستمدة من تسهيل التجارة

يعود تسهيل التجارة بالنفع على الشركات والحكومات والمستهلك أيضا. أما الشركات فتتمكن من الرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها على اعتبار أنها تستطيع بفضل جهود تسهيل التجارة تحسين طرق وآجال توصيل المنتجات للمستهلك، أما الحكومات فتتمكن، بفضل اعتماد مساطر أكثر فعالية في تدبير الحدود، من تحسين المداخيل العمومية عبر معالجة عدد أكبر من تدفقات المعاملات التجارية ومكافحة التهرب من أداء الرسوم، بينما يستفيد المستهلك من خلال التوفر على عرض أوفر من المنتجات وبأفضل الأسعار لأنه لن يعود مطالبا بأداء التكاليف الناجمة عن بقاء البضائع عالقة بالحدود.

أبرزت تحاليل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أجريت سنة 2005، أن الدول النامية قد تستفيد من تدابير تسهيل التجارة بشكل أكبر من الدول المنضوية تحت هذه المنظمة. ذلك أن 65% من الأرباح العالمية ستخصص لتحسين رفاهية البلدان النامية بينما لن تتحصل دول المنظمة إلا على نسبة 35% المتبقية. ويعزى ذلك إلى طبيعة المنتجات التي تصدرها الدول النامية المشكلة، في جزء كبير منها، من المنتجات الأساسية خاصة منتجات الصناعة الغذائية وهي المنتجات التي تتأثر بشكل كبير بالانعكاسات السلبية لسوء تدبير الحدود. أما التفسير الثاني لذلك فيكمن في كون الدول النامية تعاني من أنظمة إدارية أقل فعالية وبالتالي فإن تحسين هذه الأنظمة سيعود بالنفع عليها في ما يتعلق بالنهوض بالمبادلات التجارية.

وبحسب نفس التحاليل، فإن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تحوز 11% من الأرباح المنتظرة على المستوى العالمي من تسهيل التجارة في حين ستجني باقي دول القارة 7%.

من جهة أخرى، كشفت دراسة للجنة الاقتصادية لأفريقيا حول اتفاق التبادل الحر القاري، أن تسهيل التجارة من شأنه تشجيع تنمية تبادل المنتجات المصنعة، خاصة بشمال أفريقيا، أكثر من أنواع المبادلات الأخرى. كما أن ضمان قدر أكبر من تسهيل حركة المدخلات من شأنه أن يسرع تنوع الاقتصاديات والرفع من كفاءتها وتحقيق اندماج أفضل في سلاسل القيم العالمية، وكذا خلق سلاسل قيم إقليمية.

إن تسهيل التجارة يلعب أيضا دورا هاما في تعزيز الجاذبية الاقتصادية للدول خاصة إزاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ذلك أن تحسين تنافسية المبادلات ونمو حجمها يخلق مناخا إيجابا متسما بالابتكار ينهض بدينامية الاستثمارات.

وأخيرا، تستفيد السلطات العمومية من تسهيل التجارة من خلال تحسين مداخيلها المتأتية من نمو حجم المبادلات بحدودها، وهو الأمر الذي يكتسي أهمية كبرى لاسيما بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على فرض الرسوم على التجارة الخارجية من أجل تمويل الميزانية. كما تستفيد الحكومات من تبسيط المساطر عند الحدود وتقوي من فعالية تدابير مكافحة الفساد والبيروقراطية.

ث. كلفة تسهيل التجارة

إن لوضع تدابير تسهيل التجارة كلفته. ويعد هذا الأمر محط انشغال الدول النامية. وقد أثارته في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ودعت الدول الإفريقية، بشكل خاص، إلى نهج تضامن دولي من أجل "تقديم مساعدة مالية وتقنية ترمي إلى تقليص الهوة الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية في ما يتعلق بالموارد البشرية والتكنولوجية"[5].

.قد تشكل كلفة تسهيل التجارة عائقا، خاصة بالنسبة للدول الأقل نمو، أمام تفعيل تدابير تحقيق نمو التجارة والتكامل الإقليمي. ومن أبرز تلك العوائق كون أنه من الصعوبة بمكان تقدير حجم هذه الكلفة وكذا التنبؤ بحجم الإصلاحات اللازم اعتمادها قبيل الاستفادة من فوائد تسهيل التجارة.

يمكن تصنيف التكاليف المرتبطة بتسهيل التجارة وفق أربعة أنواع : تكاليف البنية التحتية، تكاليف الموارد البشرية، تكاليف الإطار التنظيمي والتشريعي، والانخفاض المحتمل للمداخيل المتأتية من الرسوم والاقتطاعات.

غالبا ما تشكل التكاليف المخصصة للبنيات التحتية المكون الأكثر تكلفة ضمن تدابير تسهيل المبادلات التجارية. لكن، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه إذا كان إنشاء تجهيزات وبنيات تحتية يتعين أن يستجيب لمتطلبات مسلسل الإصلاح، وهو الأمر الذي تنجم عنه تكاليف هامة، فإن استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من شأنه أن يحسن فعالية البنيات التحتية القائمة دون الحاجة لإنشاء بنيات جديدة. توجد إذن إمكانات هامة يمكنها تحقيق الفعالية المنشودة مع تجنب التكاليف الباهظة.

[5] هذا هو الموقف الذي خرج به وزراء التجارة الأفارقة في شتنبر 2001 بأبوجا في معرض التحضير للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية

يكتسي تأهيل الموارد البشرية أهمية بالغة لإنجاح التدابير التقنية والتشريعية المتخذة لصالح تسهيل التجارة. ويعد تكوين الموظفين العاملين و/أو توظيف أطقم جديدة الآليتين الكفيلتين بتحقيق هذا التأهيل. وتنطوي كل آلية من هاتين الآليتين على مزايا وسلبيات. فإذا كان تكوين الموظفين العاملين يعتبر أقل كلفة، فإنه يتطلب وقتا أطول لاستيعاب المنهجيات العملية الجديدة والتأقلم معها، في حين يسمح توظيف كفاءات جديدة مؤهلة بالتوفر، في وقت وجيز، على فريق عمل متسم بالجاهزية، لكنه يتطلب تكاليف مهمة.

يقتضي إصلاح الإطار التنظيمي والتشريعي اللازم لتدابير تسهيل التجارة مشاركة ترسانة مؤسساتية مهمة وتوفر الوقت والخبرة اللذان يشكلان تكلفته اللازمة.

وأخيرا، قد يكون من اللازم تخفيض أو إلغاء بعض الرسوم والاقتطاعات، سواء المتعلقة بالإجراءات الإدارية أو المرور عبر الحدود، وذلك من أجل تشجيع التجارة وتدفق المبادلات.

من جهة أخرى، يمكن أن ينجم عن بعض التدابير تكاليف مرتبطة بالاستغلال، بغض النظر عن التكاليف الأولية الخاصة بالإنشاء. ويعد إحداث الشباك الوحيد مثالا على ذلك. فهذا النوع من التدابير يعتبر الأكثر تكلفة ويستغرق وقتا أطول في التنفيذ، وذلك لكونه يتطلب من 3 إلى 5 سنوات ليصبح عمليا. وبشكل عام، تعتبر تكاليف استغلال التدابير أكل كلفة من التكاليف اللازمة لإطلاقها، اللهم بالنسبة لبعض التدابير مثل بث المعطيات على الأنترنت وإحداث لجان تسهيل المبادلات التجارية.[6]

ومن أجل الوقوف عند درجة إعمال بلدان شمال أفريقيا لتدابير تسهيل التجارة، يقدم الفصل الموالي تشخيصا للوضع ارتكازا على مجموعة منتقاة (غير شاملة أو حصرية) للأرقام القياسية والمؤشرات الموضوعة من لدن المنظمات الدولية.

[6] إصدار للجنة الاقتصادية لإفريقيا حول آفاق تسهيل المبادلات التجارية بإفريقيا، 2013

الفصل 4

تحليل التقدم المحرز في مجال تسهيل التجارة

يقدم هذا الفصل التطور المحقق من لدن بلدان منطقة شمال أفريقيا في مجال تسهيل التجارة، وفقا لمجموعة منتقاة من الأرقام القياسية والمؤشرات التي وضعتها المنظمات الدولية والتي تهم الجوانب المحورية المتعلقة بتسهيل التجارة من قبيل اللوجيستيك ومناخ الأعمال والارتباط بشبكة النقل ومكافحة الفساد.

أ. التقدم والتحديات التي تواجهها دول شمال أفريقيا في مجال تسهيل التجارة

1. الرقم القياسي المتعلق بالأداء اللوجيستيكي المعتمد من لدن البنك الدولي

يلعب اللوجيستيك دورا مهما في دينامية المبادلات التجارية الداخلية والعابرة للحدود. ويقدم هذا الجزء الجهود المبذولة مؤخرا ببلدان أفريقيا الشمالية في هذا المجال، وذلك ارتكازا على الرقم القياسي الخاص بالأداء اللوجيستي المعتمد من لدن البنك الدولي.

وقد تم وضع هذا الرقم القياس لتحليل نجاعة المكونات الست التالية :

- الجمارك وإدارة الحدود
- التجارة والبنيات التحتية الخاصة بالنقل
- أسعار الشحن البحري
- الخدمات اللوجيستية
- مراقبة وتتبع الشحنات المرسلة
- احترام آجال الشحنات وظروف تدبيرها

ويهم هذا الرقم القياسي فئتين أساسيتين :

- مجالات التنظيم
- مستوى أداء سلسلة الإمداد

ويرتكز هذا الرقم القياسي على البحوث الميدانية والاستمارات والمقابلات التي تبرز تقييم مهنيي مجال الخدمات اللوجيستية لمختلف مكونات هذا القطاع. ويُمَكِّنُ من المقارنة بين البلدان ومن تتبع تطور مختلف الاقتصادات عبر الزمن.

الجدول رقم 3 : تصنيف بلدان أفريقيا الشمالية حسب الرقم القياسي الخاص بالأداء اللوجيستي

البلد	التصنيف/155	قيمة الرقم القياسي	النسبة المئوية لأفضل أداء
تونس	41	3.17	69.4
المغرب	50	3.03	65.0
مصر	57	2,98	63.3
الجزائر	125	2.41	45.3
موريتانيا	127	2.40	44.7
ليبيا	137	2.28	41.0
السودان	148	2.10	35.3

المصدر : البنك الدولي، الرقم القياسي للأداء اللوجيستي 2012

تتوفر البلدان الثلاثة المصنعة نسبيا بالمنطقة على نسبة أداء جيدة في مجال الأداء اللوجيستي. إذ تحتل تونس والمغرب ومصر صدارة لائحة التصنيف. ويوجد البلدان المغاربيان (تونس والمغرب) ضمن 50 أفضل اقتصاد في العام ويحققان نحو أو أزيد من ثلثي نقط نسبة أفضل أداء عالمي.

تتموقع الجزائر وموريتانيا وليبيا والسودان وراء البلدان الثلاثة الموجودة في مقدمة اللائحة بفارق مهم (الفرق بين صاحب المرتبة الثالثة وصاحب المرتبة الرابعة 68 نقطة). ويتسم أداء السودان بضعف لافت، إذ يوجد ضمن البلدان العشرة الواقعة في أسفل التصنيف العالمي.

يقدم تقرير البنك الدولي لسنة 2012 نظرة عن تطور أداء بعض البلدان على امتداد خمس سنوات. وفي هذا الإطار، يتميز كل من المغرب ومصر بأدائهما الجيد، إذ يوجدان ضمن أفضل عشرة بلدان على المستوى العالمي حقق أداؤها تطورا جيدا ما بين 2007 و2012.

انتقل المغرب من الرتبة 113 سنة 2007 إلى الرتبة 50 سنة 2012. ويأتي تطور أداء هذا البلد نتيجة اعتماد الإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية، وهي إستراتيجية قائمة على برنامج للشراكة بين القطاعين العام والخاص يمتد لفترة 2010-2015 والتي تستفيد من قرب المغرب من الاتحاد الأوروبي. وترتكز الإستراتيجية، التي تطمح إلى تقليص كلفة الخدمات اللوجيستية من 20 إلى 15% عند نهاية البرنامج، على الجمع بين إصلاح إدارة الحدود وبين القيام باستثمار مادي هام خاصة في ميناء طنجة المتوسط. وقد مكن هذا الاستثمار المغرب من تحسين مستوى ارتباطه بشبكات النقل كما يظهر ذلك من خلال مقياس الارتباط بشبكة النقل البحري المنتظم المعتمد من لدن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر بعده).

أما مصر فقد انتقلت من الرتبة 97 إلى الرتبة 57 بفضل جودة بنياتها التحتية وفعالية مستويات الشحن الدولي المعتمدة بها. وقد مكنت قناة السويس البلد من الرفع من مستوى ارتباطها بالاقتصاد العالمي عبر شبكة النقل البحري.

الجدول 4 : أداء بلدان أفريقيا الشمالية حسب مكونات الرقم القياسي للأداء اللوجيستي لسنة 2012 (من أصل 155 بلد)

البلد	الرقم القياسي العام	الجمارك	البنيات التحتية	النقل البحري	جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية	التتبع والاقتفائية	احترام الآجال
تونس	41	33	54	65	40	40	35
المغرب	50	65	39	46	59	58	53
مصر	57	69	45	51	50	66	64
الجزائر	125	117	139	89	145	114	116
موريتانيا	127	102	113	112	125	135	139
ليبيا	137	135	152	99	128	123	145
السودان	148	131	140	150	121	150	151

المصدر : البند الدولي الرقم القياسي للأداء اللوجيستي 2012

ويبرز تحليل مختلف المؤشرات المكونة للرقم القياسي للأداء اللوجيستي لبلدان أفريقيا الشمالية وجود اختلافات في مجالات الأداء لهذا البلد أو ذاك، بمعنى أن هذه المنطقة لا تتوفر على مزايا في ميدان معين مقارنة مع باقي دول العالم، كما أن أداء بلدانها يتسم بالتفاوت بين مختلف المكونات التي يشملها هذا الرقم القياسي.

مقارنة مع النتيجة الإجمالية لكل بلد، يمكن الإشارة إلى وجود أداء جيد على المستوى القطاعي : فتونس وموريتانيا تسجلان أفضل نتائجهما في مجال تدبير الجمارك في حين تسجلان تأخرا نسبيا في مجال النقل البحري (بالنسبة لتونس) واحترام الآجال (بالنسبة لموريتانيا). ويشكل النقل البحري المجال الذي تحرز فيه الجزائر وليبيا أفضل نتائجهما. أما المغرب ومصر فيحققان أفضل نتائجهما في مجال البنيات التحتية، فيما يحقق السودان أداء جيدا نسبيا في جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية.

من جهة أخرى، يتسم أداء موريتانيا والسودان بالضعف في ما يتعلق باحترام الآجال وجودة الخدمات اللوجيستية، فيما يسجل المغرب ومصر تأخرا نسبيا على مستوى خدماتهما الجمركية. أما تونس والجزائر وليبيا فيجب عليها بذل جهود على مستوى النقل البحري، جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية والبنيات التحتية على التوالي.

2. الرقم القياسي لمناخ الأعمال المعتمد من لدن البنك الدولي

كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، يعد ضمان شفافية الإطار التشريعي والتنظيمي وإعمال مقتضياته شرطان أساسيان لتسهيل التجارة. وسيتناول الجزء التالي هذا الأمر من خلال تحليل أداء دول منطقة شمال أفريقيا في ضوء الرقم القياسي لمناخ الأعمال.

ويسعى الرقم القياسي لمناخ الأعمال إلى القيام بـ"تقييم موضوعي للإطار التنظيمي الذي يؤطر عمل المقاولات المحلية. ويعطي الأولوية للمقاولات الصغرى والمتوسطة الموجودة في أكبر مدينة للأعمال بالبلد".

ويقترح تقرير مناخ الأعمال، اعتمادا على دراسة حالات ذات تمثيلية، مؤشرات كمية حول الإطار التنظيمي المطبق على المقاولات في مختلف أطوار مسارها.

وتسمح نتائج التقرير بمقارنة اقتصاد كل بلد مع اقتصادات 184 بلدا آخرا، كما تسمح بالمقارنة بين تطور تلك الاقتصادات عبر الزمن. وتبرز المعطيات التي يقدمها التقرير أبرز العراقيل التي تواجه النشاط الاقتصادي كما جرى ذكرها من لدن المقاولين بأزيد من 100 بلد، وتتناول أيضا جوانب رئيسية لتسهيل التجارة.

يهتم الرقم القياسي لمناخ الأعمال بالعديد من أبعاد الإطار التنظيمي المطبق على المقاولات المحلية، خاصة بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

وينطلق تقرير مناخ الأعمال من مبدأ أساسي مفاده أن النشاط الاقتصادي، خاصة في ما يتعلق بتطوير القطاع الخاص، يحتاج إلى قواعد واضحة ومنسجمة يمكن الاستناد عليها : قواعد تضع وتوضح حقوق الملكية وتسهل تسوية المنازعات.

رغم أن الجمهورية العربية المصرية، كانت البلد الذي حقق أكبر مستوى من التقدم على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ سنة 2005، فإن القدر الأكبر من هذا التحسن تم قبل سنة 2009. أما خلال الأربع سنوات الأخيرة، فلم يتحقق أي تحسن ملحوظ في المجالات التي يشملها تقرير مناخ الأعمال.

على مستوى منطقة شمال أفريقيا، فإن اقتصاديات بلدان هذا المنطقة أولت اهتماما أقل لإصلاح الإطار التنظيمي للإعمال خلال السنة الماضية مقارنة مع كل السنوات الماضية التي شملها تقرير مناخ الأعمال، إذ لم تقم سوى 11% من هذه الاقتصاديات باعتماد إصلاحين على الأقل لإطارها التنظيمي.

وقد أبرزت التقارير السابقة لمناخ الأعمال، الجهود الهامة التي بذلتها حكومات شمال أفريقيا من أجل تحسين الإطار التنظيمي للأعمال لفائدة المقاولين المحليين. غير أن هذه الدينامية الإصلاحية تراجعت عقب أحداث سنة 2011، حيث لم يتم القيام إلا بمبادرات قليلة جدا من أجل تحسين مناخ الأعمال. ذلك أن بعض الدول انخرطت في مسلسل معقد للانتقال الديمقراطي وأرجأت الإصلاحات القطاعية إلى حين.

وعلاوة على ذلك، تعاني المنطقة من أزمة ثقة وضعف في الحكامة : فالمقاولات لا تثق في السلطات العمومية وهذه الأخيرة لاتثق في المقاولات. ويضع مسؤولو المقاولات الفساد والممارسات المنافية لقواعد المنافسة وعدم الاستقرار التنظيمي على رأس لائحة الصعوبات التي تواجه مجال الأعمال. وفي نفس الوقت يعتبر 60% من الموظفين المستجوبين بمجموع دول المنطقة القطاع الخاص كقطاع يعاني من الفساد.

كما لا توجد علاقة ثقة بين الأبناك والفاعلين الاقتصاديين الخواص، إذ تعتبر المؤسسات البنكية نقص الشفافية في تدبير المقاولات من العوامل الرئيسية التي تحول دون منحها للقروض للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويجعل تقرير 2012 من الوصول إلى المعلومات الأساسية أولوية بالنسبة لبلدان أفريقيا الشمالية، خاصة في ما يتعلق بالمعلومات حول التعريفات والرسوم.

Classement moyen relatif à des indicateurs *Doing Business* par économie et groupe de revenu sur le plan mondial

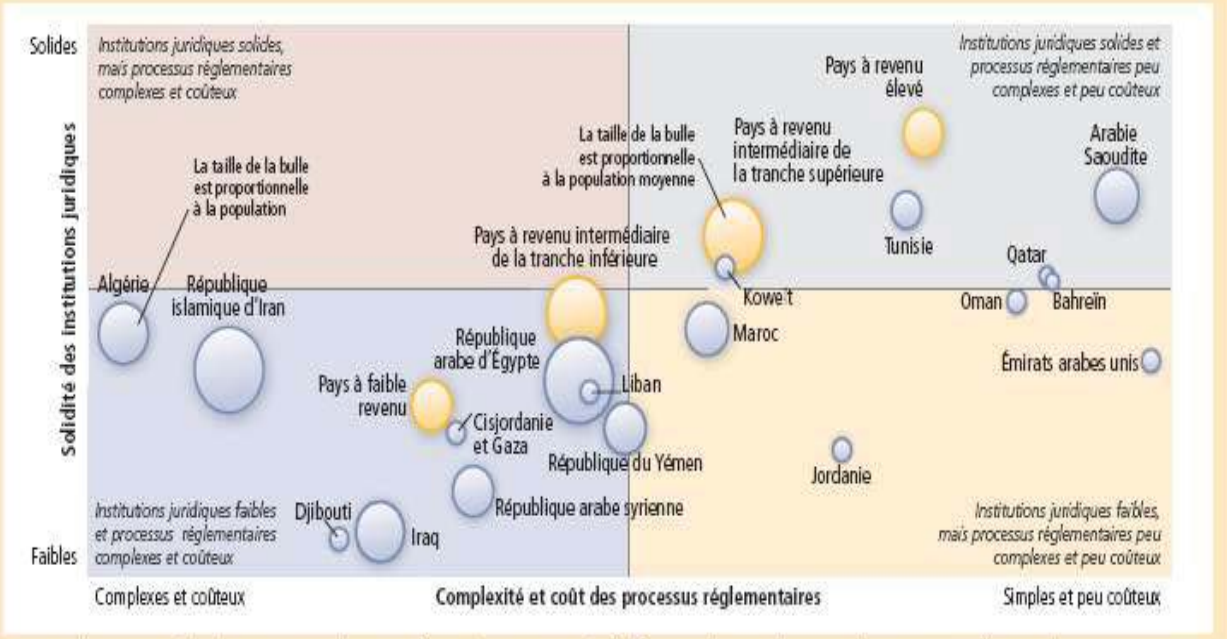

Remarque : L'expression « solidité des institutions juridiques » se réfère au classement moyen relatif à l'obtention des prêts, à la protection des investisseurs, à l'exécution des contrats et aux solutions de règlement de l'insolvabilité. L'expression « complexité et coût des procédures réglementaires » se réfère au classement moyen relatif à la création d'entreprises, à l'obtention des permis de construire, au raccordement à l'électricité, au transfert de propriété, au paiement des taxes et impôts, et au commerce transfrontalier. La taille de la bulle est proportionnelle à la population de chaque économie. Les bulles en gris représentent les moyennes des économies dans chaque groupe de revenu, hormis pour les économies du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord.

Source : base de données de *Doing Business*.

الجدول 5 : تصنيف بلدان شمال أفريقيا حسب الرقم القياسي لمناخ الأعمال

البلد	عدد الإصلاحات	التصنيف/189 بلد
تونس	0	51
المغرب	3	87
مصر	0	128
السودان	0	149
الجزائر	0	153
موريتانيا	1	173
ليبيا	0	187

المصدر : البنك الدولي، مناخ الأعمال 2014

وتحتل تونس صدارة لائحة تصنيف دول المنطقة، وتقع في المرتبة 51 عالميا، متبوعة بالمغرب (المرتبة 87) ومصر (المرتبة 128) والسودان (المرتبة 149) والجزائر (المرتبة 153) تليها موريتانيا (المرتبة 173) وأخيرا ليبيا[7] (المرتبة 187) من أصل 189 دولة التي يشملها التقرير.

فقط مصر والمغرب توجدان ضمن البلدان الخمسين الأكثر تقدما في مجال تحسين الإطار التنظيمي للمقاولات الصغرى والمتوسطة. وتنتمي مصر للاقتصادات العشر الأولى الأكثر تقدما في مجال تقليص الفوارق مع الحدود منذ سنة 2005، بينما يحتل المغرب المرتبة 28 في هذا المجال.

غير أن التقرير يشيد بجهود بعض بلدان المنطقة في ما يتصل بوضع إطارات تنظيمية خاصة تم اعتبارها كـ"ممارسات فضلى". وفي هذا الصدد اعتبر تقرير مناخ الأعمال لسنة 2014 ما قامت به موريتانيا من وضع تدابير للمراقبة والتفتيش مرتكزة على المخاطر كممارسة فضلى في مجال تسهيل التجارة العابرة للحدود.

[7] ليبيا هي من ضمن البلدان الأربعة التي تمت إضافتها للمرة الأولى للائحة الدول المشمولة بتقرير مناخ الأعمال لهذه السنة

كما أشاد التقرير بقرار المغرب، على غرار بلدان أخرى، إلغاء وجوب التوفر على رأس مال أدنى لخلق المقاولة معتبرا ذلك من بين الممارسات الفضلى.

وأشاد التقرير أيضا بالممارسات الفضلى التي قامت تونس بإرسائها في مجال تسهيل الحصول على القروض من خلال تيسيرها نشر المعلومات حول القروض، كما أشاد بجهودها في مجال تيسير تحصيل الضرائب من خلال توفير إمكانية الإعلان والأداء عبر الأنترنت.

وأشار التقرير إلى أن مصر وضعت ممارسة فضلى في مجال حماية المستثمرين.

إن من شأن جهود تحسين الإطار التنظيمي المؤطر لأعمال المقاولات الصغرى والمتوسطة بأفريقيا الشمالية خلق دينامية إصلاحية ملائمة لتنمية المبادلات التجارية. كما يوفر الواقع السياسي الجديد بالمنطقة فرصة تاريخية من أجل تحويل كل بلد من هذه البلدان إلى دولة للقانون تتسم فيها القواعد بالشفافية والوضوح وتطبق على نحو أفضل.

3. الرقم القياسي لتسهيل التجارة المعتمد من لدن المنتدى الاقتصادي العالمي

ويعمل الرقم القياسي لتسهيل التجارة المعتمد من لدن المنتدى الاقتصادي العالمي على قياس مستوى قيام مختلف الاقتصاديات بخلق مؤسسات واعتماد سياسات وتوفير خدمات تسهل حركة مرور السلع إليها أو عبرها حتى تصل إلى وجهتها النهائية. ويتضمن هذا الرقم القياسي أرقاما قياسية فرعية (أ، ب، س،د) تمثل أهم المحفزات الرئيسية للتجارة :

أ. الرقم القياسي الفرعي للوصول إلى الأسواق : يقوم بتقييم مدى جاذبية الإطار التنظيمي للبلد للسلع الأجنبية وكذا درجة تسهيله لصادراته. من خلال المعيار 1 : الوصول إلى السوق المحلية والأسواق الأجنبية.

ب. الرقم القياسي الفرعي لإدارة الحدود : يعمل على تقييم مدى تسهيل طريقة إدارة الحدود لدخول وخروج السلع من خلال معايير 2 : فعالية إدارة الجمارك؛ 3 : فعالية مساطر الاستيراد والتصدير و4: شفافية إدارة الجمارك.

ج. الرقم القياسي الفرعي للنقل والبيئة التحتية للاتصالات : يأخذ بعين الاعتبار مدى وضع البلد للبنيات التحتية اللازمة من أجل تسهيل حركة البضائع داخل البلد وعبر الحدود وذلك من خلال المعيار رقم 5 : توفر البنيات التحتية للنقل وجودتها؛ 6 : توفر خدمات النقل وجودتها و7 : توفر تكنولوجيات الإعلام والاتصال واستعمالها.

د. الرقم القياسي الفرعي لمناخ الأعمال : ينكب على النظر في نوعية الحكامة وكذا الإطار التنظمي والوضعية الأمنية المؤثرة في أنشطة الاستيراد والتصدير من خلال المعيار رقم 8 : الإطار التنظيمي و9 : توفير الأمن.

وتستمد المعطيات الأساسية لمختلف معايير الأرقام القياسية الفرعية من البحث السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي وهو البحث الذي يقوم بتجميع مختلف تقييمات الفاعلين الخواص في البلدان المعنية. وفي ما يلي تصنيف بلدان أفريقيا الشمالية مرتبة حسب مختلف الأرقام القياسية الفرعية.

الجدول 6 : ترتيب دول شمال أفريقيا من مجموع 132 بلدا في تقرير 2012

البلد	الرقم القياسي العام	الرقم القياسي الفرعي الخاص بالوصول للسوق	الرقم القياسي الفرعي الخاص بإدارة الحدود	الرقم القياسي الفرعي الخاص بالبنى الأساسية والنقل والاتصال	الرقم القياسي الفرعي الخاص بمحيط الأعمال
تونس	44	53	44	53	37
المغرب	64	107	51	57	55
مصر	90	113	76	60	93
الجزائر	120	127	108	93	120
موريتانيا	125	118	115	126	121

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير حول تسهيل الأعمال على المستوى العالمي لعام 2012

على غرار مؤشر إنجاز الأعمال، يقدم ترتيب الدول في المنطقة الفرعية على أساس مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي الدول الثلاث الأولى ؛ تونس (في المرتبة 44)، المغرب (في المرتبة 64) ومصر (في المرتبة 90). ولا تتوفر الهيأة على المعطيات الخاصة بليبيا والسودان، وتأتي الجزائر (في المرتبة 120) وموريتانيا (في المرتبة 125) بالتوالي.

ومن خلال مقارنة الأداءات الفردية لدول المنطقة الفرعية بين مختلف أعمدة الجدول، نلاحظ تأخرا نسبيا في البنى الأساسية للنقل والاتصال يعتري موقع موريتانيا. وتبقى تنمية البنى الأساسية تحديا مهما بالنسبة للدول حتى تحسن قدرتها على الارتباط بأسواق المنطقة الفرعية والعالمية، إذ يعتبر على سبيل المثال تأخر مرتبة موريتانيا في الطريق السيار العابر للمغرب العربي تأخرا مهما. فقد بدأت موريتانيا في 2005 بناء طريق وطنية تربط حدودها الشمالية مع نواكشوط، وحتى تلك السنة لم يكن هناك أي طريق موجود.

ويعتبر الوصول للأسواق، الداخلية منها والخارجية، في الدول الأربعة الواردة تحت هذا المؤشر، مجالا ذا أولوية لتشجيع المبادلات التجارية، ويقدم هذا المؤشر بالفعل عرضا لأهم الحواجز التي تواجهها الصادرات حسب تقييم الفاعلين من القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن البلدين من المنطقة الفرعية الأفضل تصنيفا، وهما تونس والمغرب، يضعان تحديد المشترين والأسواق المحتملة على رأس انشغالاتهما، متبوعا بالكلفة المرتفعة للنقل الدول وتأخره. وفي ما يخص الحاجز الأول المشار إليه، ينبغي أن تولى الأولوية لنشاط القطاع العام قصد تشجيع الصادرات الوطنية من خلال تنظيم المعارض الدولية وإنجاز أنشطة ترويجية في الخارج.

ويضع الفاعلون المصريون هذا النوع من المعوقات في المرتبة الثالثة بمعدل مرتفع (إذ يبلغ المعدل بالنسبة للحاجز الأول الوارد في الترتيب 15,6% بالنسبة لـ13,8% من المستجوبين).

وتولي الجزائر وموريتانيا أهمية نسبية لصعوبة الوصول للتمويل المرتبط بالتجارة.

وفيما يخص الواردات، ترد الحواجز الجمركية وغير الجمركية كالعائق الأساسي لاقتناء البضائع الواردة من الدول الخمس.

4. الرقم القياسي للربط بالنقل البحري المنتظم حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

يعكس مؤشر الربط بالنقل البحري المنتظم حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مدى ارتباط الدول بالشبكات العالمية. ويتم قياسه على أساس خمس مكونات لقطاع النقل البحري : أ) عدد السفن ؛ ب) قدرة السفن لحمل الحاويات ؛ ج) السعة القصوى بالأطنان للسفن ؛ د) عدد الخدمات ؛ ه) عدد الشركات التي تستغل السفن الحاملة للحاويات من وإلى الموانئ. وقد أخذت هذه البيانا من موقع الإنترنت الدولي الخاص بالحاويات. ويحدد هذا المؤشر بالطريقة التالية: بالنسبة لكل واحد من العناصر الخمس، تقسم القيمة الخاصة بالبلد على القيمة القصوى لهذا العنصر في 2004، ويتم قياس متوسط العناصر الخمس بالنسبة لكل بلد. ويتم تقسيم هذا المتوسط بدوره على المتوسط الأقصى لـ2004، ثم يضرب بـ100. ويؤثر المؤشر الذي يتم الوصول إليه بهذه الطريقة على القيمة 100 للبلد الذي له أعلى مؤشر متوسط للخمسة عناصر في 2004.

الجدول 7 : مؤشر الربط بالنقل البحري المنتظم على أساس سنوي، 2004-2013

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	10	9,72	8,7	7,86	7,75	8,37	31,45	31,06	7,8	6,91
مصر	42,86	49,23	50,01	45,37	52,53	51,99	47,55	51,15	57,39	57,48
ليبيا	5,25	5,17	4,71	6,59	5,36	9,43	5,38	6,59	7,51	7,29
موريتانيا	5,36	5,99	6,25	7,9	7,93	7,5	5,61	5,62	8,2	6,53
المغرب	9,39	8,68	8,54	9,02	29,79	38,4	49,36	55,13	55,09	55,53
السودان	_	_	_	_	_	_	_	_	12,75	8,42
تونس	8,76	7,62	7,04	7,23	6,95	6,52	6,46	6,33	6,35	5,59

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013

بفضل قناة السويس، كانت مصر دائما تهيمن على ترتيب دول المنطقة الفرعية في مجال الربط بالنقل البحري العالمي. ويبدو أثر ميناء طنجة المتوسط واضحا على أداء المغرب الذي تحسن مؤشره ابتداء من 2008.

وتعاني الدول الأخرى في المنطقة الفرعية من تأخر مهم في هذا المجال. وتمثل تجربة ميناء طنجة المتوسط والنجاح الذي نالته في جذب التدفقات العالمية للسفن الحاملة للحاويات، مثالا للمنطقة الفرعية على القدرة على تحسين الربط العالمي في الإقليم.

وبالطبع، يتطلب هذا النوع من الاستثمار الاستجابة إلى شروط أولية تتمثل في التموقع الجغرافي المناسب، والتزام مالي مهم، وبنى أساسية مرافقة مهمة (شبكة طرقية وبالسكك الحديدية...إلخ). وإذا لم تتحقق هذه الشروط في كل بلدان المنطقة الفرعية، فسيكون احتمال تحسين تسهيل التجارة في هذه البلدان من خلال تحسين ربطها بالنقل البحري العالمي احتمالا ضعيفا. ولكن، وبالرغم من ذلك، سيمكن تكامل البنى الأساسية الوطنية في إطار شبكة شمال إفريقية، وتلك هي الحال بالنسبة للطريق السيار العابر للمغرب العربي، تضم خدمات الموانئ، المنطقة الفرعية برمتها من تحسين وصولها للأسواق العالمية بشكل منفرد أو جماعي.

5. الرقم القياسي لتقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

يتطلب اندماج دول شمال أفريقيا في الاقتصاد العالمي وإرادة الانخراط في سلاسل القيم العالمية والإقليمية الفرعية، إنتاج سلع وخدمات ذات قدرة تنافسية، قادرة على مواجهة المنافسة، سواء كانت دولية أو من المنطقة الفرعية. إذ تعتبر تنافسية الاقتصادات شرطا ضروريا لممارسة التجارة الدولية.

ويقدم التقرير نتائج الرقم القياسي للتنافسية العالمية. ويستند هذا الرقم القياسي إلى 12 عمودا للتنافسية حيث يقدم جدولا كاملا لوضع التنافسية في بلدان العالم. ولا يضم التقرير بيانات حول تنافسية السودان.

الجدول 8 : ترتيب دول شمال أفريقيا حسب الرقم القياسي للتنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي

البلد	الرقم القياسي لعام 2013-2014		الرقم القياسي لعام 2012-2013	
	الترتيب من مجموع 148 بلدا	القيمة	الترتيب	القيمة
المغرب	77	4.11	70	-7
تونس	83	4.06	n/a	n/a
الجزائر	100	3.79	110	10
ليبيا	108	3.73	113	5
مصر	118	3.63	107	-11
موريتانيا	141	3.19	134	-7

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي، القرير حول التنافسية العالمية 2013-2014

تقع المنطقة الفرعية في ترتيب جيد حسب الرقم القياسي للتنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، إذ يتراوح ترتيب دول شمال أفريقيا، بالفعل، ما بين المرتبة 77 و141 من مجموع 148 دولة واردة في الترتيب. كما أن معظم هذه الدول تسجل تراجعا في ترتيبها مقارنة بالسنة السابقة. ويبدو أن عدم الاستقرار السياسي والوضع الأمني يؤثران بشكل كبير على دينامية الإصلاحات التي يدعو إليها المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تمثل الأساس الإحصائي لتحديد الرقم القياسي للتنافسية.

ويعتبر الوضع حرجا بشكل خاص بالنسبة لمصر. إذ خسر هذا البلد 11 رتبة في سنة واحدة، متراجعا من المرتبة 107 إلى المرتبة 118. كما فقد 24 رتبة ما بين 2011 و2013. وقد كان لمواصلة الانتقال السياسي، الذي عقب التغيرات في النظام والتي طرأت في عام 2011 و2013، أثر سلبي على تقديرات المشاركين في الدراسة التي قدمها المنتدى الاقتصادي العالمي. بالفعل، يأتي عدم الاستقرار السياسي على رأس العناصر التي تتسبب في صعوبات حسب ما أورده المشاركون في الدراسة، كحاجز في وجه الأعمال، بالنسبة ل22% من المشاركين في التصويت. وحسب التقرير، ينبغي أن يتخذ هذا البلد إجراءات لتحسين تدبير العناصر الأساسية للاقتصاد الكلي والتي تأثرت بسبب التدبير السياسي. ويمثل تدبير التوازنات الكبرى ومكافحة التضخم الأولوية بالنسبة للسلطات المصرية حتى يستقر البلد ويتم إطلاق الإصلاحات الهيكلية الضرورية على إثر ذلك.

ويمثل سوق الشغل أولوية بالنسبة للتقرير. إذ يضع الرقم القياسي الفرعي لنجاعة سوق الشغل مصر في المرتبة 146 من مجموع 148 بلدا[8]. كما يتم إبراز المجهود الوطني في مجال التجديد نظرا لضعف نجاعته.

وتعرف تونس، التي تأتي في المرتبة 83، وضعا مشابها. إذ يشار إلى عدم الاستقرار السياسي كعقبة رئيسية للأعمال في هذا البلد (وهو رأي أكثر من 16% من المستجوبين). وإن كان وضع سوق الشغل لا يندر بالخطر بنفس الدرجة في الدول الواردة في أسفل الصفحة، يبقى سوق الشغل يمثل مشكلة رئيسية ينبغي حلها. إذ يعاني هذا القطاع، بالمقارنة بالأبعاد التي يغطيها الرقم القياسي، من تأخر نسبي مهم.

وتتقاسم الدول الأخرى من المنطقة الفرعية مجموعة من العناصر المعرقلة للتنافسية. ويبرز المستجوبون بيروقراطية الحكومات، التي تأتي على رأس الانشغالات بالمغرب والجزائر وليبيا. كما أنها تحتل المرتبة الثانية في تونس، والرابعة في موريتانيا. وتعتبر الإصلاحات الإدارية، والحد من بيروقراطية الأعمال، وإضفاء المرونة على الإجراءات المرتبطة بإنشاء الشركات والاستثمار، باراميترات ذات تأثير مباشر على مستوى تنافسية الاقتصادات في المنطقة الفرعية.

كما يعتبر الوصول للتمويل كذلك حاجزا مهما، حسب التقرير، إذ يعرقل بشكل مهم مناخ الأعمال، ويمل أولوية في العديد من دول المنطقة الفرعية.

ومن بين الحواجز التي تحد من إنشاء الشركات، وتؤثر على مناخ الأعمال بشكل عام، يشير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى الأهمية التي يكتسيها الفساد المالي. وغالبا ما يشار إلى الفساد المالي كعنصر يحد من تنافسية دول المنطقة الفرعية. ويقدم الرقم القياسي لتصور الفساد المالي، كما صاغته منظمة الشفافية الدولية، مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع.

6. الرقم القياسي لتصور الفساد المالي لمنظمة الشفافية الدولية

تعتبر فعالية المصالح الإدارية التي تتدخل في سلسلة الإمدادات عنصرا محوريا لضمان سلاسة التبادلات. وكما أشرنا إلى ذلك في هذا الفصل، تُشكل الفساد المالي تحديا أمام تسهيل التجارة خاصة بالنسبة للبلدان النامية. هذا الجزء من التقرير يستند إلى الرقم القياسي لتصور الفساد المالي الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية قصد تقييم التقدم المحرز في هذا المجال في بلدان المنطقة الفرعية وتحديد حقول العمل ذات الأولوية. ويُصنف هذا الرقم البلدان حسب درجة تفشي الفساد المالي في القطاع العام. وهو رقم قياسي مركب مُستمد من البحوث والدراسات التقييمية لواقع الفساد المالي التي قامت به مجموعة متنوعة من المؤسسات.

الجدول رقم 9 : تصنيف بلدان شمال أفريقيا حسب الرقم القياسي لتصور الفساد المالي لمنظمة الشفافية الدولية

البلدان	تصنيف 176 بلدا وإقليما	القيمة
تونس	75	**41**
المغرب	88	**37**
الجزائر	105	**34**
مصر	118	**32**
موريتانيا	123	**31**
ليبيا	160	**21**
السودان	173	**13**

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، الرقم القياسي لتصور الفساد المالي 2012.

وبشكل عام، لازالت بلدان المنطقة الفرعية متأخرة في ما يتعلق بحسن إدارة الشؤون الجماعية. وتظل مسألة الفساد المالي في القطاع العام، كما يتصورها الفاعلون الاقتصاديون موضوع انشغال، بل تنم عن قلة ثقة عالم الأعمال في الدولة الراعية للقوانين والضامنة للحقوق. هذا ما تؤكده النتائج المُستنتجة من الرقم القياسي للتنافسية الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي المشار إليه أعلاه.

[8] يعتبر ترتيب شمال إفريقيا سيئا بشكل خاص بسبب مؤشر نجاعة سوق الشغل، بالنظر إلى تموقع ثلاث دول، وهي الجزائر ومصر وموريتانيا، في المراتب الخمس الأخيرة، أي في المراتب 147، 146 و143 على التوالي.

يتم تقييم درجة الفساد المالي اعتمادا على مقياس يتراوح بين 100 و0 نقطة، على أن 100 هي العلامة الكاملة (نقاء تام) و0 هي العلامة الأدنى (بيئة مرتشية جدا). وحسب هذا التقييم، أحرزت بلدان المنطقة على علامات تتراوح بين 41 (تونس) و13 (السودان). مما يُصنف بلدان المنطقة في الجزء الثاني من الترتيب العام.

وعلاوة على سن القوانين، يبقى تطبيقها أمر حاسم ومهم من أجل النهوض بالتبادلات بين دول المنطقة. وعليه، تعتبر مكافحة الفساد المالي في بلدان شمال أفريقيا محورا للعمل جدير بأن نمنحه الأولوية من أجل تطهير بيئة الأعمال وتسهيل التجارة بين الحدود.

7. مبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقياس التكامل في أفريقيا

التصور والمنهجية

استنادا إلى توصيات مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وتوصيات مؤتمر الوزراء الأفارقة المكلفون بالتكامل المنعقدان سنة 2013، والتي تدعو المؤسسات الإقليمية إلى تحسين أدوات متابعة وتقييم جهود التكامل في أفريقيا، فقد قررت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تطوير رقم قياسي خاص للتكامل الإقليمي، حيث تم إحداث لجنة للتفكير في الشكل الذي سيتخذه هذا الرقم القياسي واقتراح خارطة طريق لإخراجه إلى حيز الوجود.

وسيُعتمد هذا الرقم القياسي كمرجع خاص بالرؤية الإفريقية المتعلقة بأولويات التكامل الإقليمي، والتي تم تحديدها في "معاهدة أبوجا". وعند صياغة هذا الرقم القياسي، سيأخذ في الاعتبار برنامج الحد الأدنى من التكامل الذي وضعه الاتحاد الإفريقي كما سيتضمن عدة قطاعات أخرى نجدها في العديد من البرامج القارية من قبيل الطاقة والبنى التحتية. إضافة إلى ذلك، سيأخذ هذا الرقم القياسي بعين الاعتبار أهداف التكامل المفصلة في خطة العمل الشاملة الرامية إلى تشجيع التجارة بين الدول الإفريقية وفي خارطة الطريق المعنية بإطلاق المنطقة القارية للتبادل الحر.

ومن شأن إدماج الاتفاقات دون الإقليمية أن يمكن المشروع من تطوير رقم قياسي خاص بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف مقارنة البلدان المنتمية لكل مجموعة اقتصادية إقليمية في ما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها على المستوى شبه الإقليمي.

المبادئ التوجيهية لتحديد المؤشرات

تم تحديد ثلاثة مبادئ أساسية لتوجيه اختيار المؤشرات وهيكلتها.

1) التفريق بين إجراءات التكامل المؤسساتي والتكامل الفعلي للبلدان. وقد تقرر إحداث مؤشرين منفصلين، الأول يقيس الجهود المبذولة من أجل التكامل المؤسساتي والثاني يقيس الجهود المبذولة من أجل التكامل الفعلي للبلدان. ومن ثم، سيكون لكل بلد أربع علامات: علامتان تخصان المؤشر على المستوى القاري(1 لجهود التكامل المؤسساتي و 1 للتكامل الفعلي) وعلامتان للمؤشر على مستوى المجموعة الاقتصادية الإقليمية.
2) معايير انتقاء موحدة في ما يخص المؤشرات. سيتم اختيار مؤشرات مقياس التكامل الإقليمي في أفريقيا اعتمادا على أربعة معايير: القاعدة النظرية، الملائمة، القابلية للمقارنة وتوافر المعطيات الجيدة. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون المؤشرات قابلة للمقارنة بين البلدان من حيث الزمن للإشارة إلى التغيرات الحاصلة في مسلسل التكامل الإقليمي.
3) توافر المعطيات. وفي حال عدم توافر المعطيات المتعلقة بمؤشر ما، سيكون لهذا المؤشر "متغير صامت" له نفس القيمة في جميع البلدان، ما سيُمكن من مقارنة الأرقام القياسية بين البلدان.

طرق جمع المعطيات

ستتطلب صياغة الرقم القياسي جمعا سنويا للمعطيات . ومن المهم أن نتمكن من استجماع النوع نفسه من المعطيات على نحو منتظم. وقد يحد نقص الانسجام في توافر المعطيات المستجمعة سنويا من إمكانية مقارنة الأرقام القياسية، مما سُيؤثر سلبا على دقته ووجاهته. ومن ثم، يجب على آلية جمع المعطيات أن تتفادى الازدواجية في تدفق المعلومات الموجودة أصلا والزيادة في كمية الردود من قبل البلدان. كما يجب وضع آلية لاعتماد المعطيات بغية إعطاء مصداقية للرقم القياسي. وسُيتخذ قرار بخصوص آلية جمع المعلومات واعتمادها مع أخذ متطلبات المؤشر بعين الاعتبار.

وسيشكل قياس التكامل الإقليمي، الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عنصرا مهما في جهود اللجنة الرامية إلى إنتاج معطيات ودراسات موثوقة وضرورية لتعزيز السياسات العمومية المناسبة.

أية متغيرات من أجل قياس وجيه للتكامل الإقليمي في شمال أفريقيا؟

دون استباق نتائج المشاورات التي ستتم من أجل تحديد الرقم القياسي على المستوى القاري ودون الإقليمي، يجب الإشارة إلى ضرورة اعتبار المقاييس التي تحدد خصوصية منطقة شمال أفريقيا من خلال إبراز التحديات والمصالح الخاصة ببلدان المنطقة. وبالتالي، فإن اختيار المتغيرات الواجب إدماجها في صياغة الرقم القياسي مهمة للغاية في هذا الباب[9].

إن ترابط البنى التحتية المتعلقة بالنقل والطاقة والتجارة الإقليمية وحركة تنقل اليد العاملة وتبادل الطلبة وحذف التأشيرات تعتبر كلها عناصر يجب أن تأخذ في الاعتبار لتثمين التقدم المحرز وتحديد التحديات التي يجب رفعها من أجل تكامل أفضل بين بلدان المنطقة الفرعية.

وفي هذا الصدد، يدعو مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء المشاركة في هذا المجهود الجماعي إلى تحديث المتغيرات التي ينبغي أن تشكل الرقم القياسي واتخاذ القرارات الضرورية لتسهيل جمع المعطيات ونشر النتائج المتعلقة بها.

ب. ورقة الطريق الإقليمية الفرعية لتسهيل التجارة

1. دعوة لأخذ سلسلة الإمدادات بكاملها بالاعتبار

تتضمن سلسلة الإمدادات كل المسلسلات والإجراءات والعمليات التي تضمن حسن سير المعاملة التجارية من البداية إلى النهاية، بما في ذلك جودة التسليم. وتُقاس فاعلية سلسلة الإمدادات بمكونها الأكثر ضعفا. وبالتالي، فإن ضعف حلقة من حلقات السلسلة يؤثر سلبا على جودة السلسلة برمتها، مما له بالغ الأثر على تسهيل التجارة من قبل السلطات العمومية.

وإن الأعمدة الثلاث التي تشكل الإجراءات الأساسية لتسهيل التجارة (تحديث الجمارك، تعزيز البنى التحتية وإزالة الحواجز التعريفية و غير التعريفية)، تُخفي مجموعة من البرامج والتدابير التي لها وزنها في نجاح المعاملات التجارية. وإن أخذ هذه البرامج والتدابير بعين الاعتبار في إطار نظرة شمولية لتسهيل التجارة أمر ضروري للرفع من التدفقات التجارية وتعزيز التكامل الإقليمي.

وبالإضافة إلى الأركان الثلاثة السالفة الذكر، فإن تدابير تقنين الأعمال وحكامة المؤسسات الوطنية واحترام الحقوق والشفافية ومكافحة الفساد المالي وسلامة البضائع والأشخاص والخدمات اللوجستية،...كلها عناصر لها أهميتها في عملية تسهيل التجارة. وتعتبر تدخلات الدولة في حلقة أكثر من أخرى غير مُجدية ولن تحقق الأهداف المتوخاة إلا إذا وجدت حلا لنقاط الضعف الأخرى الموجودة أصلا أو تلك التي تظهر بعد تدخل السلطات.

2. الأنشطة القطاعية (الجمارك، والبنى الأساسية، والنقل،...إلخ)

إن المقاربة التي تدمج سلسلة الإمدادات برمتها من شأنها أن تمكن بلدان شمال أفريقيا من متابعة التدابير الخاصة المتخذة ومتابعة أثرها على المبادلات التجارية. ويندرج التحسن الذي شهده قطاع النقل وإدارة الحدود وتوحيد السياسات في منطق عام يروم الفعالية والفاعلية.

وبالنظر لنتائج بلدان المنطقة، مقارنة مع مختلف الأرقام القياسية والمؤشرات المرتبطة بتسهيل التجارة والمشار إليها أعلاه، يجب على الدول إيلاء عناية خاصة للمحاور الأفقية التالية:

- بناء استقرار سياسي ومعالجة التحديات الأمنية؛
- تقنين واضح وشفاف؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية؛
- مكافحة الفساد المالي؛
- تحسين الحصول على التمويلات؛
- استعمال تكنولوجيات الإعلام والتواصل.

وإن تطبيق هذه المبادئ المتعلقة بالتدبير الجيد لمختلف العناصر المكونة لسلسلة الإمدادات ستمكن البلدان من إحراز تقدم ملموس في ما يخص فعالية العمليات والرفع من المبادلات التجارية في المنطقة.

[9] لمزيد من التفاصيل، راجع: www.uneca.org/sro-na

في السنوات الأخيرة، مرت معظم بلدان شمال أفريقيا من مسلسلات التقويم وإعادة التوازن للموازنات والتي تمت إثر التدابير المتخذة كجواب لمتطلبات الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية منذ 2011. فالقرارت التي اتخذت في أعقاب الانتفاضات سواء لدعم المواد الأساسية أو لتوظيف في العاطلين عن العمل في أسلاك الوظيفة العمومية كان لها أثر على التوازنات العامة ولم تستطع البلدان المعنية مواجهتها بشكل مهيكل. وعلاوة على ذلك، فإن سياق الأزمة العالمية لم يساعد في السيطرة على الوضع بشكل سريع.

ثم إن عدم الاستقرار السياسي والتحديات الأمنية التي عاشتها العديد من دول المنطقة والتي جاءت كنتيجة لهذه الانتفاضات قد قلصت من حجم الاستثمارات والنشاط السياحي وخلقت جوا من عدم الثقة لدى المستثمرين. وعليه، فإن على الدول أن تعالج هذا الوضع على وجه الاستعجال وأن تمنحه الأولوية بغية استرجاع حركية النشاط الاقتصادي والتجاري. فكما أشرنا إلى ذلك في هذا الفصل، تواجه مصر وليبيا وتونس تحديات مهمة في هذا المجال وهي تحديات أدت إلى تراجع هذه البلدان في التصنيفات العالمية المتعلقة بتسهيل التجارة.

كما يجب أن تأخذ سلامة البضائع والخدمات بعين الاعتبار عند معالجة ظاهرة الإرهاب. فالأحداث التي شهدها هذه السنة موقع "عين أمناس" جنوبي الجزائر والوضع الأمني المتردي في منطقة الساحل جاءت لتذكرنا بهذا الوضع الباعث على الانشغال.

ويجب أن يكون الاستقرار السياسي مصطحبا بوضع إطار قانوني واضح وشفاف. وفي هذا السياق، يجب الإقرار بأن السلطات العمومية مسؤولة عن تحديد القوانين والقواعد التي تنظم المعاملات التجارية داخلية كانت أوعابرة للحدود. ومن شأن هذا المناخ وهذه البيئة القانونية السليمة أن تعيد الثقة في المؤسسات وأن تشجع على الرفع من حجم التجارة.

إن التزام بلدان المنطقة من خلال إطلاق العديد من الأوراش القانونية أو التشريعية المشار إليها في تقرير إنجاز الأعمال لهذه السنة تعود إلى ما قبل مرحلة الانتفاضات الاجتماعية التي عرفتها المنطقة مؤخرا. ولم تسجل هذه الدول إلا القليل من التقدم في هذا المجال منذ 2009.

وإذا كانت التغيرات السياسية للسنوات الأخيرة قد قللت من أبطأت الإصلاحات التي تم إطلاقها في بلدان شمال أفريقيا بالنظر إلى المستجدات غير المتوقعة والإكراهات السوسيو-اقتصادية ، فإن هذه التغيرات تمنح بلدان المنطقة فرصة تاريخية من خلال استغلال هذه الحركية السياسية الجديدة لإعادة النظر في الإطار القانوني المتعلق بالأعمال وخاصة القوانين المرتبطة بتسهيل التجارة.

وتُعاني شبه المنطقة بشكل خاص من ضعف الوصول إلى المعلومة في عدة ميادين بما في ذلك معرفة القوانين الجاري بها العمل. وفي سياق الليبرالية السياسية التي جاءت إثر الأحداث التي عرفتها المنطقة، يجب تسهيل الحصول على المعلومة المتعلقة بالإطار القانوني المتعلق بالتجارة.

وتُبين الدراسة السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي أن عدم فاعلية البيروقراطية الحكومية تشكل عائقا أمام سير الأعمال. كما تبين الدراسة هذه الدراسة التي تعتمد على تصور الفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص، ضرورة تكثيف الجهود وتعميق الإصلاحات الإدارية التي أطلقتها العديد من بلدان المنطقة. في وفي هذا الصدد، يجب أن تكون الإجراءات الإدارية واضحة وبسيطة وفي صالح تنمية المبادلات التجارية.

وعلاوة على ذلك، تعتبر إدارة الحدود جزء لا يتجزء من القطاعات التي يجب أن تشملها مبادرة تبسيط الإجراءات الإدارية. إذ على إدارة الحدود أن تغطي كل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالمبادلات التجارية، بما في ذلك النهوض بالاستثمارات وإحداث المقاولات والقوانين المرتبطة بها والنظام الجبائي، وعمليات الاستيراد والتصدير والإجراءات القضائية والإدارية.

كما يجب أن يشكل تبسيط الإجراءات جزء من جهود الإصلاح الإداري الشامل بما في ذلك إدخال تكنولوجيات الإعلام والتواصل وحوسبة التدابير و الإجراءات ومكافحة الفساد المالي.

وكما ذكرنا ذلك في هذا الفصل، يُشير تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى تأخر دول المنطقة في مجال مكافحة الفساد المالي. وقد تأكدت هذه الوضعية من خلال تقرير إنجاز الأعمال للبنك الدولي وكذا تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي المعني بالتنافسية وتسهيل التجارة.

وقد كشفت منظمة الشفافية الدولية أن كل بلدان شمال أفريقيا تقريبا توجد في النصف الثاني من الجدول الترتيبي لسنة 2012. وتتمثل هذه الفساد المالي المتفشية في القطاع العام، كما يدركها الفاعلون الاقتصاديون، في تحويل الموارد التي يمكن أن تستغل على نحو أفضل في المشاريع المدرة وتحسين المبادلات التجارية.

كما يجب أن تستغل الإصلاحات الإدارية قدر الإمكان تكنولوجيات الإعلام والتواصل التي توفر الوقت وتُحسن من جودة الخدمات، ذلك أن إدماج المعلوميات وحوسبة الإجراءات واستعمال الانترنت في عمليات الأداء سيكون له وقع إيجابي. كما يجب بطبيعة الحال إعادة النظر في مجموع الترسانة الإدارية من أجل مراجعة الإجراءات المتبعة وتحديثها.

كما يجب اعتبار مسألة حماية المعطيات وسلامة المعاملات في كل إجراء يهدف إلى إدماج هذه التكنولوجيات الجديدة في عملية الإصلاح الاقتصادي.

ويبقى الحصول على الأموال والموارد الضرورية للاستثمار من أهم العوائق التي تعترض سبيل النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة. وتؤكد هذا الواقع تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تصنف صعوبة الحصول على التمويل من بين العوامل التي تعوق الأعمال بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة. ويطرح هذا الإشكال في كل بلدان المنطقة وعلى رأسها موريتانيا الحاصلة على نسبة 23% وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية والمغرب وتونس في المرتبة الثالثة ومصر في الرابعة.

والسلطات الحكومية مدعوة للتدخل لتسهيل الحصول على الموارد المالية الضرورية للنشاط الاقتصادي. وعلى بلدان شمال أفريقيا أن تبحث دور القطاع البنكي كمانح للأموال وعلاقته بالفاعلين الاقتصاديين سواء من القطاع الخاص أو العام، ومصادر التمويل الجديدة ومسألة الضمانات والمخاطر بغية تسهيل المعاملات وجعلها أكثر سلاسة وتفعيل القطاع المالي وجعله في خدمة النشاط التجاري.

وباعتماد مقترحات مؤسسة على فاعلية سلسلة الإمدادات برمتها وبمعالجة القصور الذي يعوق المعاملات التجارية، فان بلدان شمال أفريقيا ستُعطي إجابة عامة لإشكالية تسهيل التجارة. وتُبين مجالات التدخل الأفقية الستة المذكورة أعلاه أنواع العمليات التي لا تخص فقط المعاملات التجارية ولكن تلعب كذلك دورا أساسيا في تعزيز التجارة.

ومن شأن التدخلات الرامية إلى تحديث إدارة الحدود وتحسين البني التحتية وإزالة الحواجز غير التعريفية أن تؤثر بشكل مباشر على تسهيل التجارة. ولكن هذه الأخيرة لن يكون له الأثر المتوخى إلا إذا أخذت بعين الاعتبار مجموع سلسلة الإمدادات قصد تعميم فاعليتها على كل حلقاتها.

تحديث إدارة الحدود : بالإضافة إلى فعالية إدارة السلطات الجمركية، يتطلب تحديث إدارة الحدود تعاون مختلف الوكالات الحكومية المعنية (البياطرة، الأطر الصحية والأمنية...). ولا يمكن للسلطة الجمركية الدفع بالمعاملات التجارية إلا إذا كانت الوكالات الأخرى في مستوى الفاعلية المطلوب. وإذا كانت المصالح الجمركية تتطلب ثلاث ساعات لمنح ترخيصها في حين أن الوكالات الحكومية الأخرى تتطلب يومين، فإن مدة عبور الحدود ستستغرق يومين وبالتالي، فإن تحسين الخدمات الجمركية لن يكون له أي تأثير على عملية تسهيل التجارة.

و يُعتبر تعاون المصالح الحكومية المعنية بإدارة الحدود العنصر الأساس لتحسين الفعالية وتعزيز التجارة بين بلدان شمال أفريقيا. كما تمثل الأنظمة المندمجة لإدارة الحدود والأنظمة المشتركة للمراقبة وأنظمة الشباك الوحيد أنظمة تروم التعاون بين الوكالات لتحسين سلاسة التدفقات التجارية عبر الحدود.

ويبدو أن لاتحاد المغرب العربي تأخر في كل هذه الأنظمة. ولقد وضعت تونس شباكا وحيدا لتسهيل اندماج هذه الإجراءات، ولكنها لم تدمج فيها الإجراءات المتعلقة بالتجارة البحرية إلا في متم 2010.

أما السلطات المغربية، فقد وضعت نظاما مماثلا مع إحداث شباك وحيد. وتبقى الجزائر متأخرة في هذا المجال حيث أن الإجراءات المتعلقة بالترخيص الجمركي تنطلق بعد وليس بالموازاة مع إجراءات المصالح الأخرى.

تعزيز البنى التحتية : تلعب البنى التحتية دورا أساسيا في تعزيز المبادلات والتكامل الإقليمي. ولتفادي الكلفة المرتفعة الناتجة عن الاستثمارات الجديدة في مجال البنى التحتية، فإن الاستعمال الأمثل للشبكات الموجودة ستمكن بلدان شمال أفريقيا من تطوير المبادلات التجارية. كما يجب دعم نموذج "الشباك الوحيد على الحدود" حيث يتم التنسيق بين بلدين لوضع نقطة حدودية مشتركة. وثمة أمثلة عن النجاحات التي تم تحقيقها في هذا المجال والتي يتعين تشجيعها من خلال

تبادل التجارب، كما يتعين استغلالها والاستفادة من التجارب الملموسة للدول الإفريقية التي اعتمدت مثل هذه التدابير (كينيا مع تانزانيا ورواندا مع أوغندا).

كما أن الطريق السريع العابر لدول المغرب العربي والذي من المفروض أن يربط بين العاصمة الموريتانية نواكشوط والعاصمة الليبية طرابلس لن تتمكن من خلق الحركية المتوخاة في المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي إلا إذا فُتحت الحدود بين المغرب والجزائر وإذا تم الاستفادة من البرامج والتدابير الخاصة بإدارة التدفقات في الحدود، ليس فقط من حيث التنميط ولكن كذلك من حيث التنسيق الوطني وبين بلدان المنطقة.

إزالة الحواجز غير التعريفية : تستجيب الحواجز غير التعريفية لضرورة حماية المستهلك، وحماية الحياة وضمان مداخيل جبائية، ولها في هذا الصدد دور مشروع. وليست هناك تدابير موحدة لإزالة الآثار السلبية لهذه الحواجز على التجارة. لكن يجب البحث عن مزيج متوازن من إجراءات تحفيزية ايجابية وأخرى سلبية من أجل الدفع بالتطابق الإرادي بين الفاعلين.

الاستنتاجات

لم تشهد سنة 2013 حركية خاصة في أنشطة التعاون بمنطقة شمال أفريقيا. هذه السنة كانت هادئة نسبيا حيث لم تشهد سوى القليل من الأنشطة الرسمية. وإذا كان احتمال انعقاد قمة اتحاد المغرب العربي قد أثير خلال هذه السنة، إلا انه لم ينعقد حيث أجل إلى السنة المقبلة.

أما المبادلات داخل شمال أفريقيا، فقد عرفت تقدما ملحوظا سنة 2012 (+42%) وقد بلغت قيمة الصادرات زهاء 10 مليار دولار. وقد جاء هذا التقدم المهم في إطار إعادة الحركية الاقتصادية لهذه الدول بعد آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة بعد الأحداث المرتبطة بتغيير الأنظمة في المنطقة منذ 2011.

ويأتي هذا التقدم بشكل طبيعي بعد انكماش نسبي سنة 2008. وكان هذا التقدم سيكون أكبر لو وضعت البلدان تدابير فعالة لتعزيز المبادلات. وعلينا أن ننظر إلى هذا التقدم بشكل نسبي حيث أن المبادلات داخل المنطقة لازالت لم تتجاوز 5% من التجارة العالمية لشمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن بلدان المنطقة تراجعت بصفة عامة مقارنة بالأرقام القياسية والمؤشرات المستعملة في هذا التقرير والخاصة بقياس تسهيل التجارة. ولقد شكلت أحداث 2011 عبئا ثقيلا على حركية الإصلاحات الضرورية الهادفة إلى تعزيز المبادلات الخارجية خاصة التجارة بين بلدان شمال أفريقيا.

ولا يجب على هذا التقدم الملحوظ أن يُخفي السمة الأساسية لطبيعة السلع المتبادلة والمكونة بالخصوص من المواد الأساسية. إذ تمثل هذه الأخيرة ما يقرب من 60% من الصادرات داخل منطقة شمال أفريقيا بيد أن البترول والغاز الطبيعي يمثلان 42%. وتكتسي هذه النسب أهمية كبرى بالنسبة لاتحاد المغرب العربي حيث أن التجارة الداخلية لهذه المجموعة تعتمد بنسبة 68 % على المواد الأولية، حيث تمثل لمحروقات 53% من الصادرات خارج المجموعة. وبالتالي، تبقى الحركية سلبية بالنسبة لاتحاد المغرب العربي حيث أن التوجه الحالي لازال يدفع في اتجاه المزيد من المبادلات المعتمدة على المواد الأساسية.

وفي هذا المجال كذلك، يلعب تسهيل التجارة دورا مهما. وفي هذا السياق، تُبين الدراسة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية الإفريقية بشأن "اتفاق التبادل القاري الحر" أن تسهيل التجارة يشجع مبادلات المواد المصنعة أكثر من غيرها. والتحول البنيوي الذي تريده بلدان شمال أفريقيا يمر كذلك عبر تسهيل التجارة.

وعلاوة على ذلك، فغني عن التذكير بأهمية المعطيات والمؤشرات الموثوقة والوجيهة ودورها في صياغة سياسات عمومية فعالة. ووعيا منها بالصعوبات التي تواجهها بلدان القارة، فان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصدد إطلاق ورش كبير لتطوير الإحصائيات وتحديث المؤسسات الوطنية المكلفة بهذا المجال. وفي هذا السياق، يعتبر مؤشر التكامل الإقليمي الذي تحضره اللجنة خطوة كبيرة في هذا الاتجاه وسيمنح أداة مهمة للبلدان من أجل توجيه جهودها نحو التكامل.

ببيليوغرافيا

البنك الإفريقي للتنمية، "تحرير إمكانات شمال أفريقيا بفضل التكامل الإقليمي"، 2012

البنك الدولي، إنجاز الأعمال، الدورة 11، 2014

البنك الدولي، "التكامل الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2013

البنك الدولي، "تقييم النقل وتسهيل التجارة"، 2010

مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، "الظروف الاقتصادية والاجتماعية"، 2012

الجنة الاقتصادية لأفريقيا، "وضع التكامل الإقليمي بأفريقيا، الجزء 6"، 2013

اللحنة الاقتصادية لأفريقيا، "نحو منطقة للتبادل الحر على المستوى القاري"، 2012

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "تسهيل المبادلات من منظور إفريقي"، 2013

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "التقرير الاقتصادي"، 2012

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا-البنك الإفريقي للتنمية-الاتحاد الإفريقي، "ادليل الإحصائي"، 2011

مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، "تسهيل التجارة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية"، 2012

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، "كلفة ومزايا تسهيل المبادلات"، 2005